سمير عبده

الوطن العربي

بين التخلف والتنمية

منشورات دار مكتبة الحياة
بيروت - لبنان

www.al-maktabeh.com
مكتبة المهتدين

جميع الحقوق محفوظة

مُقَـدّمَة

تشكل موضوعات هذا الكتاب مساهمة متواضعة في رسم الخطوط العريضة لما يعاينه الوطن العربي من ازمات اقتصادية متباينة وهو في العقدين الاخيـرين من القرن العشرين .

وقد تناولنا في الفصل الاخير موضوع تثوير التعليم وهو الميدان الذي بقي على حاله رغم الاساليب الحديثة التي ادخلت عليه في بلدان اخرى .

ولا يمكننا فصل هذا الموضوع عن المواضيع الاخرى بما لهذا الميدان من انعكاس على الانسان العربي في دراسة واقعه وتعميق فهمه لادارة مؤسساته .

ما دفعني الى كتابة هذه المواضيع هو ما نشهده في الوطن العربي اليوم من تقدم تقني، ومن اقبال على المطالعة ، ومن المقاومة ، والاغـواءات التي تتميز بها الكثرة من الناس بما يعطي مثلا بارزا من أمثلة الصراع . فالمهندس يحس بالضيق في العالم الذي يعيش فيه ، ولعل هذا الضيق ناشىء بالتأكيد من أن تدريبه ، ومثله الذي يتعلق به ، يفصلانه عن مجتمعه ، حتى انه يكاد لا يعرف هذا المجتمع في حالات كثيرة ، كما ان هذا المجتمع ينكره ايضا .

ولكن الحضارة الحديثة لا تكتفي باظهار طابعها ، أو بتأمين طريقة للحديث ، وانما تحقق الكثير ايضا . ولا شك في أن العرب يضعون أيديهم على

هذه الحضارة ، وهي في شكلها المحدود الحالي ، وذلك نتيجة عامل واحد ، وهو انها فرضت عليهم في عهد التوسع الاستعماري الاوروبي في هذه الصورة . وهناك عامل آخر ، وهو انها أثارت في نفوسهم ، التطلع الى الموجودات الاقتصادية الراسخة الاساس ، لا سيما وان هذه التطلعات لم تتحقق لهم منذ امد بعيد .

ان الانسان في الوطن العربي ، لا يبدأ طريقه من التقنية ، ولكنه يحاول الوصول اليها واكتسابها . وفي ذلك عكس التاريخ الغربي المعاصر ، حيث بدأ الانسان بثورة تقنية ، ثم تدرج في اقامة الكيان القومي ، والكيانات الاقتصادية ، ومضى من ذلك الى تخطيط الاصلاح الاجتماعي ، متنقلا من موقع القوة الى موقع العدل . وهكذا يكتسب انساننا العربي نمطا خاصا به تجاه التحولات الجارية في ثورة العصر التكنولوجية . ومن هنا اثارتنا لموضوع الاعتماد على النفس في اكثر من موضع في كتابنا حتى لا نضيع تجاه التحديات التي تجابهنا .

ولعلنا نرى هذه الاستراتيجية في موضع التطبيق قريبا ، فالوطن العربي غني بموارده ، بانسانه الاصيل ، وفي ذلك بداية لبناء الكيان العربي الموحد .

ايلول ١٩٨٠ سمير عبده

بلدان الوطن العربي غنية ام فقيرة

يشغل الوطن العربي مكانا واسعاً بين بلدان العالم الثالث ، حيث تتسع رقعة هذا العالم لتغطي اكثر من ٧٠٪ من الكرة الارضية ، وهو يغطي حوالي ثلاث قارات هي افريقيا وامريكا اللاتينية واكثر من نصف آسيا . ويغلب على هذا العالم المناخ الحار ، رغم اتساع الرقعة بامتداد قارات ثلاث . . . وما يترتب على ذلك من التأثير في نوعية الثروة والانتاج .

كما يضم العالم الثالث حوالي ٧٥٪ من سكان العالم ، وهو يعتبر اعلى معدلات كثافة السكان في العالم ، ويبدو ان العالم الثالث الذي يحتوي الوطن العربي سوف يحافظ على اغلبيته العددية بالنسبة لسكان العالم ، اذ ان معدل التكاثر على صعيد العالم الثالث حوالي ٢,٤٪ وهو تقريبا ضعف معدل التكاثر في الدول المتقدمة ، اي الدول التي خارج نطاقه ، وحيث ان الرقعة الجغرافية لا تتغير فانه بذلك سوف يحتفظ ايضا بأعلى معدلات الكثافة السكانية .

وقد كان ممكنا ان تكون هذه الكثرة العددية ميزة قوة لو لم تكن كل مظاهرها تجعلها مظهرا من مظاهر سلبيات العالم الثالث عبئا من اثقل ما يحمل من اعباء ، فنجد مثلا ان حوالي ٤٣٪ من سكانه اقل من ١٥ سنة وهي نسبة عالية لقطاع غير منتج من السكان ، خاصة وان نسبة الوفيات مرتفعة ، فاذا اضفنا الى ذلك ان حوالي ١٣٪ فوق الستين وان ٢٠٪ من النساء عاطلات عن العمل ، لأدركنا ان القوى غير الانتاجية من سكان العالم الثالث تتجاوز ٧٦٪ من سكانه مما يحمل

٢٤٪ من السكان عبء تطوير الانتاج ، بالاضافة الى اعاشة ٧٦٪ من السكان ، وطالما بقي الهرم السكاني غير منتظم فسوف تبقى النسبة العددية للوجود البشري في الوطن العربي وفي العالم الثالث عبئا عليهما وليست قوة لهما .

ولا شك في ان العالم الثالث يمثل من جانبه الاقتصادي الدول المتخلفة ، سواء اطلقت على نفسها دولا نامية او غير نامية فهي جميعها تقع داخل دائرة الدول الفقيرة في العالم ، واذا كان العرف قد جرى على تسمية المجموعة سياسيا بدول العالم الثالث او الدول النامية فان الاسم الاقتصادي الذي يجمعها هو انها دول متخلفة مع اختلاف المتخلف طبعا .

ومن الخير ان نعترف بان النمو الاقتصادي عملية قاسية وشاقة ، وليست هناك طرق مختصرة للوصول اليه ، ويكمن جوهره في جعل الكادح ينتج اكثر مما هو مسموح له باستهلاكه لاحتياجاته المباشرة ، وفي استثمار واعادة الفائض الذي يتحقق عن هذا الطريق . ولا يهم كثيرا ماذا يختار المرء لتسمية هذا الفائض ـ سواء اكان (فائض قيمة) كما كان كارل ماركس يفعل عادة ، ام (مدخرات) ام (تكوينا رأسماليا) كما يرد في مصطلحات التحليل الاقتصادي الحديث ، ام (اسهاما رفاقيا طوعيا في النمو الاقتصادي) كما يمكن ان يصفه في بعض الاحيان بعض محبذي التنمية الاشتراكية ، لاستخلاص هذا الفائض . كما لا يهم كثيرا من يمتلك هذا الفائض ـ سواء أكان (الرأسماليون) كما في اقتصاد المشروع الحر ، او (الدولة) كما في الاقتصاد الاشتراكي . اما ما هو هام ، وامين من الناحية الفكرية ، فهو ان نسلم صراحة بان تطوير النمو يتطلب استثمار هذا الفائض .

والمهمة التي تترتب امام حكومات البلاد النامية هي ان تعيد توجيه سياسة التنمية لديها من اجل ان توجه هجوما مباشرا ضد البؤس الشخصي للقطاعات الاكثر حرمانا من سكانها ، التي تتجاوز ٤٠٪ وهو ما تستطيع الحكومات ان تفعله دون ان تتخلى عن اهدافها في النمو الاقتصادي الشامل القوي ، ولكنها يجب ان تكون على استعداد لان تخص اقرار اهداف النمو باولوية اكبر من زاوية

الاحتياطات البشرية من حيث الاحتياجات البشرية الجوهرية من التغذية ، والاسكان ، والصحة وتعليم القراءة والكتابة ، والعمالة ـ حتى لو كان ذلك على حساب بعض الخفض في سرعة التقدم في قطاعات معينة ضيقة ومميزة تعيد مزاياها الى القلة . ان مثل اعادة التوجيه هذه للسياسة الاجتماعية والاقتصادية انما هي مهمة سياسية في المقام الاول ، ويجب على البلاد النامية ان تقرر لنفسها ما اذا كانت ترغب في الاضطلاع بها ، فعندما يكون ذوو الامتيازات العالية قلة ، والفقراء الى حد اليأس كثرة ـ وعندما تزداد الفجوة بين الجانبين سوءاً بدلا من ان تتحسن ـ لا يكون الامر سوى مسألة وقت قبل ان يتعين الاقدام على خيار حاسم بين التكاليف السياسية للاصلاح ، والمخاطر السياسية للثورة .

من اين جاء التخلف

ان التخلف الذي رافق دول العالم الثالث يعني ظاهرة تاريخية اقتصادية واجتماعية تحمل بصمات حقبة تاريخية محددة ، وهو بذلك ينطوي من جهة على حكم قيمة منسوب مبدئيا الى واقع آخر هو التقدم الذي حققته وتحققه الدول المتقدمة ، ومن جهة اخرى فقد تلازم نشوء هذه الظاهرة في الوقوع مع ذاك التقدم الذي حققته اوربا ومن ثم امريكا الشمالية . ولذا فان تحليل التخلف في الدول النامية لا ينفصل عن تحليل التقدم في الدول المتقدمة .

وقد بدأت تطفو على سطح الواقع الجغرافي السياسي في اوربا منذ اواخر العصور الوسطى كيانات جغرافية سياسية يضم كل منها دولة موحدة المرجع في الحكم ووسائله ، ملكية مطلقة يدين او يجب ان يدين لها الجميع بالولاء . وفي النصف الثاني من القرن الخامس عشر ابتدأ عصر النهضة الذي انطوى على اعلان نهاية العصور الوسطى وآذن ببداية ما يسمى بالعصور الحديثة ، وابرز ما يميز هذه البداية هو الاكتشافات الجغرافية ، وخاصة اكتشاف العالم الجديد على يد الاسبان والبرتغاليين . وترتب على هذه الاكتشافات استثمار البلاد المستعمرة بالاستيلاء على ثرواتها الطبيعية المعدنية ، وخاصة الذهب والفضة او ثرواتها الطبيعية وموادها

الاولية ، مع استثمار القوى البشرية كمورد من اجل الحصول على تلك الثروات وتعظيم الربح . وبذلك خلقت لاول مرة نواة لسوق دولية يحكمها نظام واحد . ثم جاءت بداية الثورة الصناعية ونشأت وتطورت على اساس التوسع في الاستثمار من جهة وتعميقه من جهة اخرى ، بمعنى استنادها على موارد المواد الاولية على وجه الخصوص في الدول الاخرى المستعمرة .

وهكذا وجد نظام اقتصادي دولي واحد لانزال نعيشه حتى الان ،وتتمركز في هذا النظام عناصر القوة والسيطرة الصناعية التحويلية والتكنولوجية ورأس المال في الدول الاوروبية المستعمرة والموارد والعمالة والأسواق في الدول النامية التي تخضع لهذا الاستعمار وتشكل الدول الاوروبية في هذا النظام المركز او القلب والدول النامية المحيط او التخوم ، وكان طبيعيا في ظل هذا النظام ان تتحكم دول المركز ببلاد التخوم وان تسخر ثروات هذه الاخيرة وخط نموها وفائضها الاقتصادي وتطورها الاجتماعي لمصلحة دول المركز وتطور وازدهار اقتصادها.

وبمعنى آخر فقد اندمجت اسواق واقتصاديات الدول النامية بالدول المتقدمة ، وقامت علاقة تبعية مطلقة او شبه مطلقة تشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين دول التخوم للدول المركز ، وترتب على ذلك ان تحققت في دول العالم الثالث تنمية غير انها تنمية مشوهة ، فالنمو الاقتصادي انصب على انتاج منتج واحد من القطاع الاول تسيطر دول المركز على استخراجه وتسويقه واستخداماته في اتجاه المصب ، وشكلت هذه المنتجات الاولية محور حكم كافة التغييرات والتطورات التي حدثت في الهياكل الاساسية من طرق ومواصلات وموانىء وقنوات ري .

وعملت في هذه الدول جيوب تتسم بطابع الحداثة ونقلت اليها ثقافتها ونمطها الاستهلاكي ، كما عمدت كذلك الى تفكيك قطاع الاقتصاد التقليدي وربطه هو ايضا بعجلتها ، وباختصار كان مسار التنمية في دول التخوم موجها

لخدمة الخارج . وقد انخرطت في هذا النظام كافة دول العالم الثالث بما في ذلك الدول التي لم تقع مباشرة تحت سيطرة الاستعمار الاستيطاني بسبب علاقاتها الضرورية بالعالم الخارجي عن طريق التجارة الخارجية والتي تحدد دول المركز قواعد اللعبة فيها . باستثناء عدد محدود من الدول كاليابان وهو استثناء يؤكد القاعدة في ان الصراع الدامي الذي خاضته الدول المتقدمة (الاوروبية) فيما بينها لتحتل مكاناالائقا بها تحت الشمس ينهض دليلا ساحقا على ما كان يعنيه وجود المستعمرات كشرط لتحقيق وضمان استمرار التقدم الذي حققته الدول المتقدمة .

هذا التحليل لا يعني البتة أن استعمار دول العالم المتقدمة لدول العالم الثالث واندماج هذه الدول بالنظام الاقتصادي الدولي الذي اوجدته تلك الدول المتقدمة هو المصدر الوحيد لظاهرة التخلف التي تعيشها ، وانما يعني ان الدور الذي لعبه الاستعمار كان من العمق والاتساع بحيث حول حالة التأخر (الكمي) الناجم عن عوامل ذاتية محضة كان بالامكان تجاوزها بسهولة الى حالة من التخلف (الكيفي) التي يتعذر جدا الخروج منها ما دام السبب الذي اوجدها قائما .

حلول واقتراحات

بعد استعراضنا الطرق التي ادت الى انقسام العالم الى دول متقدمة واخرى متأخرة ، نرى لزاما علينا ان نلتفت الى استراتيجية التنمية المقترح ادخالها الى هذه البلدان ، حتى تنهض من كبوتها وتصل الى اهدافها .

ان التنمية بمفهومها البسيط هي عملية شاملة هدفها وصانعها الانسان ، وبالتالي فهي ليست مجرد تحسن كمي او كيفي في الاشياء بمعنى زيادة الناتج القومي او تغيير البنية الهيكلية للاقتصاد ، وانما تغير كيفي في المجتمع ، يعني الارتقاء دوما وابدا بالمجتمع والفرد الى مستوى اعلى من الرفاه والثقافة والحرية والقدرة على التجديد .

وعلى هذا الاساس وفي ضوء التحليل السابق للتخلف ، فان التنمية الحقيقية تعني تصفية عوامل التخلف بالقضاء على عوامل التبعيةوالاستغلال وتأكيد الشخصية القومية باسترداد الشخصية الحضارية للمجتمع وتأكيدها ايجابيا عن طريق استعادة المجتمع لقدراته وطاقاته على التجديد والابداع والتطوير .

وهذه التنمية هي تنمية مستقلة لا تابعة ، بمعنى الا تكون موجهة للخارج وفي خدمته ، بل تتمحور حول الداخل منطلقة من الامكانات الوطنية والقومية ، الطبيعية والبشرية ، ومعتمدة عليها . ولذا سميت هذه الاستراتيجية باستراتيجية التوجه الداخلي والاعتماد على الذات ، واكبر مثال عليها يأتي من الصين ، حيث استطاع الصينيـون خلال فترة زمنية قصيرة نقل المهارات التقنية والمهنية الى معظم قوة العمل لديهم والتعليم الاولي الى معظم السكان .

وتعتمد هذه التنمية على :

١ ـ يعني الاعتماد على الذات الاعتماد على كافة افراد المجتمع وتعبئة كل موارده ، وهذا يستوجب ان يوجه الانتاج والخدمات للمواطنين جميعا ، بمعنى توفير الاحتياجات الاساسية لهؤلاء المواطنين من جهة . وحتى يمكن الاعتماد على المواطنين فعلا ، لا بد من توفير الظروف التنظيمية المناسبة لاشعارهم بالانتماء والارتباط عضويا بقضية التنمية بأن يكـون لهم دور اساسي في صنع القرار في كل ما يعنيهم ، وهذا يتحقق بالمشاركة من جهة اخرى .

٢ ـ ان تحقيق تنمية مستقلة قوامها التوجه الداخلي والاعتماد على الذات يعني بالضرورة اعادة صياغة علاقتنا بالعالم الخارجي ، لتصبح علاقة متوازنة تضمن مصالح دولنا ، وعندئذ تكف التجارة الخارجية ان تكون هدفا لذاتها وانما مجرد وسيلة لتحقيق التنمية الداخلية .

٣ ـ ان الاعتماد على الذات قطريا ، وان كان نقطة انطلاق ضرورية ، فهو لا يشكل البتة أساساً كافيا لايجاد العلاقة المتوازنة المنشودة مع القوى التي تسيطر

على السوق الدولية وتحكم النظام الاقتصادي الدولي القائم ، ويرجع ذلك لانعدام التكافؤ بين الطرفين وبالتالي اختلال تلك العلاقة لغير مصلحتنا اولا ، وعدم كفاية الموارد والسوق المحلية لتحقيق تنمية شاملة ومضطردة بمعدلات سريعة ثانيا . لذا لا بد من اعتماد جماعي على الذات ، ترجمته بالنسبة لواقعنا العربي تعاون قومي عربي ينطوي بالضرورة على تعاون واعتماد تبادل على مستوى الوطن العربي كله وتدعيما وتعميقا له .

وقد لا تعرف السياسة التوقعات العلمية . ولكن ثمة تاريخا غنيا يمكن فحصه . واذا كان قول سانتيانا : (ان اولئك الذين لا يتعلمون من التاريخ مقدر عليهم ان يكرروه) قد اصبح تحصيل حاصل ، فانه ما زال يعبر عن حقيقة . وللعالم في امتحانه الراهن ميزة قوية هي الاستفادة من حقبة من التاريخ ليست بعيدة عما يدور الآن ، بل انها رواية مبكرة لاحداث اليوم . وبعد الاقرار بكل الاستثناءات ، وكل الفروق في الحضارة والمناخ والتجربة التاريخية ، وبعد التسليم التام باستحالة تكرار الاحداث البشرية تكرارا مطابقا للاصل ، بعد كل ذلك يبقى من الصحيح بصفة عامة القول بانه في ختام القرن الحالي تدخل الارض كلها في عالم التصنيع وسكنى الحضر والتكنولوجيا ، تماما مثلما فعلت شعوب غرب اوروبا ثم امريكا ثم روسيا في خلال القرن التاسع عشر .

الجغرافيا الصناعية للوطن العربي

لا يزال دور الصناعة ضعيفا في الوطن العربي ، رغم أن الصناعة ينبغي لها ان تلعب دورا اساسيا في ايجاد الشروط الموضوعية للتنمية ، والزراعة كذلك تعاني من تقلبات الانتاج وفقدان الوعي ولا يمكنها المشاركة بنشاط ملموس في التنمية لعدم توفر رأس مال كاف . ان كل انخفاض للصادرات ، وكل تغير للاسعار الدولية ، يستبقان تخفيضات مهمة نسبيا لموارد النقد النادر في مصر ، وسورية ، والاردن ، واليمن ، ولبنان ، وبالتالي لحصة موارد هذه البلدان التي كانت تبغي تخفيضها للتوظيفات .

ولا بأس هنا من ايراد بعض الامثلة على هذا الموضوع . فقد تراكم لدى دول الأوبك، التي عرفت بمحافظتها على اوضاع تكاد تكون متوازنة في حسابها الجاري ، فائض قدره (١٥٠٠٠٠) مليون دولار بين سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٦ . وفي ذات الفترة كانت عدة دول صناعية ، تسجل تقليديا فائضا معقولا ، وتقرض رأس المال ، وجدت نفسها فجأة تشكو عجزا ، وتتحول الى دول مقترضة لرأس المال ، كما حدث للدول العربية الخمس المذكورة اعلاه . وقد بلغ العجز التراكمي في الحساب الجاري الكلي لمثل هذه الدول في تلك الفترة بالذات ، ما يقرب من ٦٦٠٠٠ مليون دولار .

وكان أسوأ اثر وأشده خطورة، من نصيب الدول النامية التي لا تصدر البترول ، التي كانت تاريخيا ، تضبط عجز حسابها الجاري باحكام . فقد بلغ

العجز الاجمالي السنوي بين ١٩٧١ و ١٩٧٣ حوالي ٤٠٠٠ مليون دولار . الا ان هذا الرقم تضاعف ٦ مرات بين ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ، اذ بلغ حوالي ٢٣٠٠٠ مليون دولار سنويا . وقد ادى الوضع الذي جرى الى تراكم هائل للديون ، خصوصا القروض الخاصة ، فقد بلغت ديون ٧٥ دولة نامية غير مصدرة للبترول ، بعضها عربية ، ١٧١٠٠٠ مليون دولار بين ١٩٧٣ و ١٩٧٦ ، اي ما يزيد على ضعفي حجمها السابق . ونظرا للاختلال الكبير في موازين المدفوعات ، والتوسع السريع في الديون ، خاصة بين اقل الدول نموا ، فقد تزايد القلق على سلامة النظام المالي العالمي .

وبالرغم من الجهود المبذولة من اغلب البلدان العربية لزيادة معدل نموها الصناعي ، فان نصيب الصناعة من الدخل الوطني لهذه البلدان كان لا يتجاوز ١٠٪ في عام ١٩٦٦ في حين انه يبلغ ٢٠٪ في بعضها ، وانه يتراوح بين ٢٠و ٤٠٪ في البلدان المتطورة صناعيا . واكدت اغلبية البلدان العربية على انتاج السلع الاستهلاكية لاجتناب استيرادها . ويتعلق الامر بالصناعات الغذائية ، والتبغ والمنسوجات والملابس ومواد البناء . وهذه الصناعات تشكل ما يقارب ٦٠ الى ٧٠٪ من الانتاج الصناعي في العراق والاردن وسورية ولبنان . وقد تطورت هذه الصناعات تبعا لسوق محلية ضيقة ومحمية .

وحتى محاولات التنمية التي تمت في البلدان العربية لم تتمكن من تصحيح الاختلال الذي يسود هياكل الانتاج العربية ، فما زالت تلك الهياكل احادية الجانب تسيطر عليها قطاعات النشاط الاولى ، رغم البناءات الصناعية المختلفة التي اقيمت حتى الان . فعلى نطاق البلدان العربية ككل لا تساهم الصناعة التحويلية باكثر من ٧,٢٪ من الناتج الاجمالي العربي عام ١٩٧٥ ، هذا في الوقت الذي تمكنت فيه بلدان العالم الثالث ككل من رفع نصيب الصناعة التحويلية الى ١٨٪ منذ منتصف الستينات ، لذلك فما زالت الزراعة والانشطة الاستخراجية تساهم باكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلي في الدول العربية ككل

وتتراوح النسبة بين ٢٤ ـ ٧٣٪ في معظم الدول . وما زالت تلك القطاعات تستحوذ على معظم العمالة العربية وتساهم بالنصيب الاكبر في الصادرات .

واذا أخذنا الصناعات التحويلية ، بوضعها الحالي نراها لا تمثل الاساس الضروري للخروج من التخلف حيث تسيطر عليها الصناعات الاستهلاكية ٥٠٪ مقابل ٣٢٪ للصناعات الوسيطة ، ١٨٪ للصناعات الانتاجية . علما ان الصناعات النسيجية والغذائية ـ السكر ، الزيوت ، طحن الغلال ـ تمثل معظم الصناعات الكيماوية وتكرير النفط اغلب الصناعات الوسيطة . وتمثل صناعة مواد البناء نسبة كبيرة من الصناعات الاستثمارية ـ ٧٪ من اجمالي الصناعات التحويلية ـ كما ان باقي الصناعات الاستثمارية تمثل في صناعات اصلاح المكائن والمعدات الكهربائية وصناعة هياكل السيارات وبعض الصناعات المعدنية في بعض الدول المنتجة للحديد .

وقد ترتب على ذلك ان مساهمة الوطن العربي في الانتاج الصناعي العالمي تقل عن ٠,٥٪ في حين انه يضم ٣,٥٪ من سكان العالم ، بل انه بالنسبة للصناعات الغذائية وصناعة الملابس ، والمنسوجات ، وهي اقدم واكبر الصناعات العربية، لا ينتج الوطن العربي سوى ١٪ فقط من جملة انتاجه العالمي . كما لا تزيد نسبة المشتغلين في الصناعات التحويلية على مستوى الوطن العربي كمجموعة عن ٢٪ فقط . وهذا ما يفسر اعتماد الوطن العربي على الخارج في الحصول على المنتجات الصناعية الانتاجية والوسيطة والاستهلاكية التي مثلت ٨٥٪ من اجمالي وارداته ، بينما تمثل صادراته الصناعية ١٥٪ فقط من اجمالي الصادرات العربية .

ويرى المراقب انه رغم تفاوت صور البناء الصناعي بين البلدان العربية ، فغالبا لا تتكامل السلسلة التكنولوجية لهذه الصناعات داخل البلدان العربية ، فبعضها يقتصر على عمليات التحويل الاولى للمحاصيل الزراعية وتكرير البترول ، والبعض يعتمد على المنتجات نصف المصنعة المستوردة ويجري عليها

العمليات النهائية ، في حين يعتمد البعض الاخر على عمليات التجميع .

لقد كانت الركيزة الاساسية في استراتيجيات التصنيع والتنمية في بلدان الوطن العربي هي الرغبة الجادة في تصفية البنية الاحادية للاقتصاد الوطني ، تلك البنية المعتمدة على المعدن الوحيد أو المعتمدة على المحصول الوحيد الموروثة من الفترة الاستعمارية ، وتجاوز هذه البنية عن طريق تطوير جهاز انتاجي اكثر تطورا و تنـوعا وديناميكية . وفي هذا الاطار احتلت قضايا التصنيع مكانا هاما في المناقشات الدائرة حول التنمية في بلدان العالم الثالث . وتاريخ التصنيع في معظم بلدان الوطن العربي هو تاريخ نموذج الاحلال محل الواردات ، وهناك خبرة تاريخية متراكمة في هذا المجال لا سيما في بلدان امريكا اللاتينية حيث تمت عملية التصنيع هناك منذ الثلاثينات وفق نموذج الاحلال محل الواردات والذي يهدف في الاساس الى اشباع حاجات السوق المحلية في ظل درجة عالية من الحماية الجمركية . وقد طبقت تلك السياسات التصنيعية في امريكا اللاتينية على نطاق واسع في الخمسينات وحتى منتصف الستينات حيث بدأت تجربة التصنيع من خلال احلال الواردات تمر بأزمة هيكلية واضحة ، وفشلت كاستراتيجية للتصنيع في تغيير البنية الاقتصادية القديمة بشكل جوهري ، اذ اصبحت تلك البلدان (نصف مصنعة) تقف في منتصف الطريق عاجزة عن استكمال باقي حلقات التصنيع . واليوم عندما يجري طرح استراتيجيات للتصنيع في الوطن العربي لا بد من وضع المشكلة في اطارها الصحيح ، أي في الاطار العام للعلاقات الاقتصادية الدولية السائدة . فالوعي الحقيقي بدور الشركات الدولية واستراتيجيتها العامة على المستوى العالمي ونظرتها العامة للتقسيم الدولي الجديد للعمل ـ أو لما يسمى اعادة هيكلة التقسيم الدولي للعمل ـ أصبح ضرورة يجب أن نعيها بوضوح حتى لا تختلط علينا الرؤ ية التاريخية للاحداث .

يذكر الدكتور محمود عبد الفضيل[1] بعض انماط(التصنيع الهامشي)التي

---

(١) الدكتور محمود عبد الفضيل : النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية ص ٣٦ .

تعكس بشكل واضح الاشكال الجديدة للتقسيم الدولي للعمل التي تفرضها الشركات الدولية في العديد من البلدان النامية ، فهناك نموذج (التجهيز الصناعي الاولي) ، حيث تقتصر عمليات التصنيع على عمليات تحضيرية او تجهيزية للمواد الخام قبل تصديرها للخارج . كذلك هناك نموذج آخر يقوم على (التصنيع في وسط الحلقة الانتاجية) واهم مثل لذلك صناعة المكونات او صناعة الاجزاء حسب ما تقتضيه اعتبارات الاستراتيجية الكلية للشركات دولية النشاط : مثلا تصنيع محرك السيارة في بلد ما وتصنيع جسم السيارة في بلد اخر والكابح في بلد ثالث ثم يجري تجميع كل هذه الاجزاء في بلد رابع ، حسب ما تمليه اعتبارات الربحية والمزايا النسبية في تقسيم العمل . وينتج عن ذلك ان تكامل عناصر العملية الانتاجية لا يتم على مستوى البلد الواحد بل على مستوى العالم كله ، مما يؤدي الى تقطيع اوصال الهيكل الانتاجي الوطني ، وبذا نصل للنموذج الثالث للتصنيع الهامشي الذي يقوم على نشاطات (اخر الحلقات الانتاجية) مثل عمليات تجميع السيارة او تجميع الاجهزة الالكترونية والادوات الكهربائية . والنتيجة الواضحة لهذه الأنماط من التصنيع الهامشي هي كسر حلقات وعناصر التشابك الاقتصادي داخل الجهاز الانتاجي الوطني ، وبالتالي تقويض عملية التنمية المستقلة ذاتية ـ المركز ، ويؤدي ذلك بدوره الى مزيد من التفكك في عناصر الجهاز الانتاجي وتعميق الثنائية في البناء الاقتصادي .

كيف تبنى الصناعة

يتطلب تطور الصناعة تجهيزا مناسبا للمناطق الصناعية بطرق مواصلات ذات قوة كبيرة ، وحواضر سكنية مجهزة بأسس حياة مشتركة هامة ، وما ان يتحقق هذا التجهيز حتى يقدم تسهيلات لتطور صناعي لاحق . والتجمع الجغرافي للصناعات هو اذن نتيجة اشكال متنوعة من التجميع التقني والمالي ، ومن خلق اوساط ملائمة للتمركز الصناعي ، بفعل سوابقها في هذه الناحية .

ولا يرتبط تمركز وتحديد عدد المناطق الصناعية ارتباطا وثيقا بالشروط

الجغرافية لتوزيع قواعد التصنيع الطبيعية[1] فتقدم التنقيب عن المعادن يغني باستمرار تراث المواد الاولية الخام ، كما ان انتشار حقول المواد المتعلقة بالطاقة والمنتجات الرئيسية في العالم هو اكثر اتساعا من انتشار الصناعة . ولكن اذا ظهر في بدء الحقبة الصناعية ان الصناعة غير قادرة على التطور الا على مقربة من قواعد المنتجات الثقيلة جدا ، وخصوصا قواعد مناجم الفحم الحجري مثلا ، فان التقدم التقني يرمي الى تحرير الصناعة اكثر فاكثر ، من هذه الضغوط الجغرافية ، بينما حاجات النشاطات والمنتجات الصناعية غير قادرة على خلق ضرورات اكثر تسلطا .

وينبغي لنا ان نشير الى ان التوزيع الحالي للصناعة في العالم هو تاريخي بشكل اساسي ـ وسياسي بالنسبة الى التمركز المعاصر ـ اي انه بشري بنوع خاص . وفي داخل المناطق الصناعية الكبرى المحددة بهذه الشروط تتلاقى العوامل الطبيعية مع معطيات ذات طابع بشري وعضوي لضبط التمركز المعين لمختلف الانظمة الصناعية . وتبدو المناطق الصناعية كثيرة الاتساع اذا اخذنا ، كمعيار ، تطور نوع من الحياة يرتكز على الجهاز المالي والتقني للاقتصاد الصناعي ، وتكون هذه المناطق الصناعية اكثر ضيقا اذا اكتفينا بتصنيف ميكانيكي لمناطق الانتاج الصناعي . وحتى في الحالة الاولى لا يمكن ان ننسب اكثر من ربع المساحة الارضية الى البلدان المتحولة فعلا بواسطة التصنيع . وحينما يخص المناطق الصناعية المنتجة فانها لا تشكل على سطح الكرة الا بقعا صغيرة مبعثرة قائمة ـ مع بعض الاستثناءات القليلة ـ في داخل المنطقة المعتدلة من نصف الكرة الشمالي .

اننا نشهد ، مع سرور الزمن ، ظهور تقسيم دولي للعمل بصورة هرمية بين الاقاليم الجغرافية المختلفة للعالم بما يتلاءم مع التقسيم الرأسي للعمل داخل الشركة الدولية ذاتها . وفي الواقع ، مع ازدياد درجة الاندماج الرأسي الدولي للصناعة ، فان المخاطر المرتبطة ، بتوقف الامدادات الخاصة بمستلزمات الانتاج

---

(١) جغرافية العالم الصناعية بيار جورج منشورات عويدات ـ بيروت .

والمكونات المختلفة اللازمة لحسن سير وتشغيل الصناعة في أي موقع من مواقع الانتاج في بلدان العالم الثالث تزداد بالشكل الذي يمكن ان يؤدي الى توقف العمل واضطراب الانتاج في اجزاء مختلفة من العالم .

ان المجتمع الصناعي لا يخلق بين ليلة وضحاها ، فمن هنا يجب التحضير للتطور الصناعي وذلك باختيار الصناعات الملائمة والتي يمكن ان تجد اسواقا لها في الوطن العربي او التي ترتبط بالزراعة من جهة او اخرى ـ أسمدة، ماكينات زراعية ، مضخات ، تعليب ، تجفيف ، تصنيع المنتجات الزراعية ـ او ترتبط بالمواد الاولية والطاقة المتوفرة بغزارة ـ نفط ، فوسفات ـ او التي لها طابع اساسي في التركيبة الصناعية ـ كالحديد الصلب ، الاسمنت ، الالومنيوم ـ او التي لها اهمية قصوى في عملية التطور ـ مواد بناء .

كما ان التربية والبحث العلمي يدخلان في صلب الاستراتيجية الانمائية المطلوبة، لأنه اذا كان الاستقلال السياسي مرتبطاً بالإستقلال الاقتصادي فإن الاستقلال الاقتصادي يستند ايضا على نوع من الاستقلال العلمي والقدرة على التحرك في هذا المجال .

وان سياسة ديموغرافية وسكانية تعمل على الحد من الزيادات السكانية او على الاقل على الحد من تدفقهم الى المدن ، تعتبر اساسية ان عن طريق الانماء الريفي او بناء مدن صناعية في ارجاء البلاد او عن طريق سياسة انماء مختلف المناطق بشكل متوازن بحيث تكون مراكز الانتاج والخدمات موزعة وقادرة على استيعاب الاعداد القادمة من الريف .

ولا يمكن القيام بمثل هذه السياسات الا باعتماد سياسة مالية على المستوى العربي تعمل على توثيق التعاون وفتح مجالات الاستثمار والعمل على تأسيس المؤسسات المصرفية المشتركة والعمل على تطوير السوق المالي العربي .

ومن البديهي ان يكون تسريع النمو الصناعي من الاوليات ، وهذا ما يحتم

على المشرع اختيار سياسة انمائية للصناعة الخفيفة كمرحلة مبدئية ، وان تكون سياسة الانماء الصناعي هذه افضل من سياسة حماية الصناعة والتي ينادي بها بعضهم لتجنب خضات اجتماعية داخلية في بعض البلدان ، وهذا واقع ليس فيه مجال للشك في نظر الخبراء ، لا سيما واننا في المحيط الذي نعيش فيه في هذا القسم من العالم نستطيع ان نواجه جميع المشاكل الاجتماعية ، ليس فقط لاننا نملك طاقات مالية ، ولكن وعلى الاخص لوجود امكانيات لا حد لها للنمو وللتنويع في ميدان الصناعة . ولقد بدأت ترتسم في الافق علامات اكيدة وان كانت ضعيفة بعد ، لوجود اتجاه نحو تكامل اقتصادي في بلدان المنطقة بدأ يتضح شيئا فشيئا نحو انطلاقة اجتماعية اقتصادية في الوطن العربي .

خطة التنمية الصناعية في الوطن العربي

كان احلال الواردات من اولى الخطط التي اتبعتها البلدان العربية في بداية عملية التصنيع حيث توافرت شروط الاخذ بها بعد استقلال الوطن العربي وتمكن رؤ وس الاموال العربية من ان تختص بقدر اكبر من الاسواق المحلية مستفيدة ايضا من التغيير في هيكل الصناعة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة لصالح الفروع الاكثر تقدما من الناحية التكنولوجية . وفي كنف هذه الخطط نشأ كثير من الصناعات الاستهلاكية بغرض انتاج بدائل للمنتجات الصناعية الاستهلاكية التي كانت تستورد من الخارج مستفيدة من الحماية الجمركية ومن سعر الصرف المغالى فيه مما ادى في مرحلة اولى الى التغلب نسبيا على مشاكل ميزان المدفوعات وانخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية المصنعة وزيادتها بالنسبة للسلع الوسيطة والانتاجية ، وتحقق قدر من البناء الصناعي الذي لا يستهان به في بعض الدول العربية وتكونت كوادر فنية وادارية على جانب كبير من الاهمية ، غير ان هذه الخطة لم تستطع ان تستمر في تطوير الهياكل الانتاجية ولم تتمكن من ثم ان تقضي على عملية التخلف .

ومرد ذلك الى ان هذه الخطة اصطدمت بضيق الاسواق المحلية ، اذ اخذت

نمط الاستهلاك القائم كمعطى ولم تغيره ، وكان طبيعيا ان يتوجه الانتاج لاشباع الحاجات المدعمة ماليا في السوق مما ادى الى استيراد التكنولوجيا الاجنبية القادرة على انتاج ما يشبع هذه الحاجات دون السعي لتطويعها للظروف المحلية او العمل على تطوير التكنولوجيا المحلية اولا والى التوسع والتنوع الافقي في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والانتاجية ثانيا ، وزيادة مشاكل الطاقات العاطلة التي تتراوح بين ٢٥ , ٥٪ في بعض الدول العربية ثالثا . واخيرا استمر نمط تقسيم العمل الدولي على حاله فتزايدت الواردات من السلع الوسيطة والانتاجية فضلا عن تزايد واردات الغذاء مما تبلور في تفاقم مشاكل ميزان المدفوعات وازدياد المديونية للخارج وتضخم اعباء الديون .

امام ازمة خطة احلال الواردات وضيق السوق المحلية ، لجأت بعض الدول العربية في السنوات الاخيرة الى اقامة صناعات يخصص نتاجها للتصدير دون استبعاد استهلاك جزء منها في السوق المحلية ، وقد اتضح هذا الاتجاه في اعقاب مؤتمر التنمية الصناعية الثالث للدول العربية للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ . ويتمثل الهدف الظاهر من اتباع هذه الخطة في التغلب على مشاكل عجز موازين المدفوعات بالنسبة لبعض الدول العربية ، وتجنب الاعتماد على تصدير المواد الاولية او مصدر واحد للدخل وضرورة بناء هيكل صناعي بالاستفادة من الموازين النقدية المتوفرة بالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط ، التي بلغت مليارات الدولارات في استثمارات شتى في امريكا واوربا وبلدان اجنبية اخرى .

وفي سبيل ذلك اتخذت إجراءات عدة مثل اقامة المناطق الحرة واصدار قوانين تشجيع الاستثمار الاجنبي وانشاء مشاريع مشتركة مع شركات الدولة بهدف الافادة من الخبرة الفنية لهذه الشركات في التصميم والانتاج والادارة والتسويق . ويمكننا القول ان كل هذه الخطوات التي قامت بها هذه الدول لم تجتذب رؤوس الاموال العربية كما يجب ، وحسبنا ان نذكر ان مجموع الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة يزيد عن ٧٠ بليون دولار ، وبالنسبة لانكلترا ٢ بليون جنيه و ٢

بليون جنيه لباقي العالم الصناعي وذلك في نهاية عام ١٩٧٧ .

دعونا نقول انه اذا كان متعذرا ان نحكم على هذه الخطة انطلاقا من التجربة العربية نظرا لحداثتها ، فان التجربة التاريخية لبعض الدول الاخرى تسمح لنا باستخلاص النتائج التالية :

تؤدي هذه الخطة الى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في انشاء المشروع وتشغيله وصيانته وتسويقه ، ويترتب على ذلك مزيد من التبعية التكنولوجية . ولما كان الانتاج موجها اصلا لاشباع حاجات السوق الخارجية فان اي تغير او انكماش في هذه السوق او اية اجراءات حمائية تتخذ حولها تنعكس مباشرة على المشاريع الموجهة للتصدير وتتحمل كافة الخسائر الناجمة عن تخفيض الانتاج ، وهذا كله يعني تعميق التبعية للخارج ، وما حدث مؤخرا من اتخاذ دول السوق الاوربية المشتركة من اجراءات حمائية في مواجهة منتجات الغزل والنسيج المستوردة من الخارج ، وعلى وجه الخصوص من تونس والمغرب يؤكد تلك الحقيقة . ويترتب على هذه الخطة تقدم وتطوير قطاع التصدير تكنولوجيا ومن حيث ارتفاع الانتاجية ، بينما يظل القطاع الموجه لاشباع الحاجات الداخلية متخلفا ويعجز عن تحقيق اية زيادة بمعدلات النمو ، مما يؤدي الى زيادة اختلال الهيكل الانتاجي وتدعيم ازدواجيته .

يتم تنفيذ هذه الخطة غالبا عبر التعامل مع الشركات دولية النشاط ، ولهذه الشركات سياسة خاصة تقوم على تدويل الانتاج،اي توزيع المصانع جغرافيا، حيث يتحقق لها اكبر ربح ممكن ، والاتجاه الى التوسع الرأسي في الانتاج اي الى صناعة المصب حتى المنتج النهائي ، ويقتصر ما تسمح به هذه الشركات في اقامة انشطة صناعية بالدول النامية على حلقة تكنولوجية واحدة في الوقت الذي توزع فيه تحت سيطرتها باقي السلسلة التكنولوجية على الدول الاخرى ، كما تقتصر مساهمة الشركات دولية النشاط في المشاريع العربية على نسبة ضئيلة من رأس المال ، تقترضها عادة من مصادر التمويل المحلي ، وتتخذ من هذه المساهمةستاراً

للمبالغة في زيادة ما تورده هي وللمبالغة في تخفيض ثمن لمنتجات التي تقوم بتسويقها و ما تحصل عليه بالتالي من ارباح يفوق مساهمتها في رأس المال ، كل ذلك من شأنه ان يؤدي الى مزيد من احكام الشركات الدولية لسيطرتها على الدول العربية والاسراع باستنفاد مواردها وثرواتها . واذا كانت خطة التصنيع الموجهة اساسا للتصدير تنطوي على هذه المخاطر فان ذلك لا يعني ان الحل يكون في توقف الدول العربية عن تصدير جانب من انتاجها الصناعي ، لكن المشكلة تحدد عندئذ بالاجابة على السؤالين التاليين :

ماذا ننتج ولمن نصدر ؟

تقول الدراسة التي وضعها خبراء مركز التنمية الصناعية العربية عام ١٩٧٨[١] انه اذا كانت استراتيجية احلال الواردات لم تستجب للآمال المعقودة عليها في تحقيق تنمية صناعية جادة في الوطن العربي ، وكان هذا من شأنها في دول العالم الثالث الاخرى ، واذا كانت استراتيجية التصنيع من اجل التصدير لن يكون من شأنها ايضا تحقيق ذلك ، كما اثبتت تجارب الدول الاخرى ، وطلائع هذه التجربة في الوطن العربي ، فالسؤال الذي يطرح نفسه بصورة منطقية هو ما العمل ؟ بمعنى ما هي الاستراتيجية البديلة ؟

ويجيب الخبراء على ذلك انه لا بد من طرح منهج فكري نسترشد به للوصول الى حل سليم لأية مشكلة او ظاهرة بدون البدء بتحديد واضح ومن ثم القيام بتحليل سليم لهذه الظاهرة التي نبحث عن حل لها . ويستوجب هذا التحليل لكي يكون سليما ان يتوفر فيه بداية شرطان اساسيان وهما : الا تؤخذ الظاهرة موضوع التحليل منعزلة وانما كجزء من الاطار او النظام الذي وجدت فيه ومن خلاله اولا ، وان تدرس من ثم هذه الظاهرة من خلال التطور التاريخي لوجود ونمو هذا النظام ثانيا .

---

(١) دراسة لمركز التنمية الصناعية ـ جامعة الدول العربية . القاهرة ١٩٧٨ .

ومن المتفق عليه اننا في الدول العربية ، نعيش كما هو الحال في بقية دول العالم ، واقعا اقتصاديا واجتماعيا معينا اصطلح على تسميته التخلف ، وان ما نهدف اليه هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة ، هذه التنمية تعني ، جرياً على الاخذ بالتعريف عن طريق النفي ، القضاء على التخلف . وقد كان التخلف أبشع الصور التي تركها الاستعمار في مستعمراته . وكان يغذي هذا التخلف ويذكيه كلما عنّ له الاستمرار في استعماره . ولهذا نرى ان هذه التركة كبيرة جدا وتستوجب بذل جهود جبارة للقضاء عليها .

ولما كانت قدرة الوطن العربي الاقتصادية على المساومة محدودة في الامد القصير ـ وان كانت هناك ثغرة في هذا الكلام بالنسبة لضغوطات البلدان النفطية ـ يكون من الهام بالنسبة له تكتيكيا ان يرعى بعناية المصالح الكامنة للكتل السياسية والاقتصادية الاخرى في احداث تغيير اساسي في النظام الاقتصادي العالمي . ولما كان من الضروري ان يستغرق تطوير ابنية اقتصادية جديدة بعض الوقت ، فمن الجوهري ان يستخدم الوطن العربي قدرته الاقتصادية المحدودة على المساومة في الامد القصير باحساس سلبي على الاقل ، من اجل ان يسد الطريق على مثل هذه الاصلاحات الجزئية والترتيبات المحدودة ، التي تفتش عنها البلاد المتطورة في الوقت الحاضر خدمة لمصالحها الخاصة من خلال المحافل المختلفة ـ مثل اللجنة المؤقتة ، ومؤتمر باريس ، والمشاورات مع الأوبك ـ حتى تحصل على التزام بالنظر في اجراء اصلاحات اكثر جوهرية لصالح البلاد النامية . وقد لا يكون لدى الامم الفقيرة اليوم القدرة الاقتصادية على المساومة اللازمة لاقرار ترتيبات جديدة على هواها . ولكن لديها بالتأكيد أصوات كافية، اذا ما تكاتفت معا ، للحيلولة دون ادخال اية تعديلات قد يريدها الاغنياء على النظام النقدي والمالي الدولي لجعل الامور تسير بسلاسة اكثر بالنسبة لهم . ففي اي نضال غير متكافىء يكون التعويق عاملا هاما ومجديا لحماية الجانب الضعيف .

نحو ثورة تكنولوجية عربية متكاملة

يعرف العلماء الانسان المتقدم ، وذلك حسب مفهومهم ، انه الانسان العلمي التجريبي ، والانسان المتخلف هو الانسان الماقبل علمي والماقبل تجريبي . ولذلك فان طريق التحول الاول من التخلف الى التقدم هو التحول المنهجي من التجريد والتغيير الى الملاحظة والتجربة . ولئن كانت الدول العربية كلها دولا نامية، فليس ذلك لان متوسط دخل الفرد فيها هو دون الخمسمئة دولار ، باستثناء بعض الدول النفطية القليلة السكان ـ فهذا معيار حسابي صرف . ولكنها دول نامية لان العقل العربي ما يزال ما قبل علمي وما قبل تجريبي . والطريق مفتوح امامه اليوم أكثر من أي يوم آخر ، وهو يشاهد ليل نهار ، آيات وروائع التجريبية العلمية ان يصبح علميا تجريبيا . واننا نقول هذا ونحن على بينة من حدود التجريبية العلمية .

ولا بد للثورة التكنولوجية من ان تنطلق من مبادرة نخبة قيادية رائدة ، ولكنها لا يمكن ان تستمر وان تزدهر الا اذا سرت منها الى مشاركة شعبية والى حماسة جماهيرية عارمة ـ كما حدث لليابان منذ مئة سنة ـ ولئن اعتبرنا الروح العلمية والمنهجية العلمية والوجهة العلمية قاعدة التكنولوجيا الاولى ، فان هذه الروح يجب ان تصبح روح الفلاح والعامل بقدر ما هي روح المثقف والحاكم[1] وهذه الاشاعة الشعبية للتكنولوجيا هي اليوم في عصر الثورة العلمية الزم منها في

(١) الدكتور حسن صعب : تحديث العقل العربي دار العلم للملايين ـ بيروت .

اي وقت مضى . فالتلازم العضوي بين التقدم العلمي والتكنولوجي والتقدم الانتاجي يجعل انتشار الثقافة العلمية انتشارا شعبياً شرطاً أساسياً لاضطراد الانتاج والانتاجية ، وتعطي للتكنولوجيا الأولوية على الانتاج المباشر ، وتؤلف من هاتين الأولويتين قانون نمو القوى الانتاجية ، وتفرضان التكوين المضطرد لطاقات المواطن او الانسان العلمية الابداعية ، وتوجهان الحضارة الحديثة نحو انماء الانسان ونحو تفتح ملكاته وقابلياته الابداعية ، اي نحو اتخاذ الانسان كغاية في ذاته الوسيلة الاشد فعالية لتفجير القوى الانتاجية للحياة الاجتماعية والانسانية .

ان انتقال التكنولوجيا ، عملية تختلف في تعقيداتها اختلافا كبيرا ، ان لجهة التطعيم البسيط او تكوين الشيء المطابق تماما للنموذج ، وان في ولادة مفهوم جديد لانتقال التكنولوجيا ، وتقود التسمية المختارة الى معالجة الظاهرة الحقيقية معالجة غالبا ما تكون سهلة ومطمئنة ، فنتيجة التفكير نحو نقل ما هو موجود وتكييفه مع ظروف اجتماعية واقتصادية قد تكون مغايرة تماما له .

وهناك عدة اوجه من انتقال التكنولوجيا ، منها القانونية والاقتصادية والسياسية وكلها تتبلور شيئا فشيئا تحت ضوء الاحداث الجارية مثيرة ما تستحقه من التفكير الواسع ، ولكن هذه الاوجه في الحقيقة عديمة الفائدة اذا لم يتم الانتقال . وبما ان التكنولوجيا لا تنتقل بسهولة كسهولة الحصول على منفعة مادية بمجرد توقيع اتفاق بسيط او كانتقال اي مرض معد بمجرد احتكاك بسيط ، لذلك كانت الكيفية نفسها وطرق انتقالها أكثر اهمية من الاوجه الآنفة في صلب عملية الانتقال .

من أين نبدأ ثورتنا التكنولوجية

بادىء ذي بدء يتحتم علينا ان نبدأ ثورتنا الثقافية اللازمة لتقدمنا العلمي والتكنولوجي من تعهدنا لأبنائنا في لحظة الولادة الى توديعنا لهم في لحظة الوفاة . اننا نقوم معهم في كل هذه العملية بكاملها ، ولا بد ان نهيء اطفالنا لعالم الغد لا لعالم اليوم ولا لعالم الامس . ولئن كنا نحن نرى وراء هذه الابعاد الزمانية ديمومة

تتجلى في تغيرية الكون وتجدديته ، وفي حرية الانسان وتغيريته وتجدديته وابداعيته . فلا بد ان تتحول عملية التثقيف المجتمعي من المهد الى اللحد الى عملية توعية دائمة بهذه الحرية والتغيرية والتجددية والابداعية .

ان الانسان المتقدم هو في ذروة عملية السيطرة على الطبيعة ، التي كانت وما تزال الضالة المنشودة منذ نشأة الحضارة الاولى في ربوعنا حتى اليوم . والانسان الواقع في المرتبة الدنيا من التخلف ما يزال في الطور البدائي من هذه العملية ، اي أنه ليس محروما من الدخل اللازم للحياة الكريمة فحسب ، ولكنه محروم ايضا من ثمرات عشرة آلاف عام من التخلف الحضاري المتواصل . وهذا الزمان هو مادي وروحي معا ، لان القدرة على الخلق الحضاري ، وقابلية التكيف مع نتائجه ، هي من اهم معالم الطاقة الروحية الخالقة في نفس الانسان .

والسياسة اللازمة للتحرر من التخلف هي السياسة المستقبلية لا السياسة الماضوية . وهي سياسة تستهدي جميع علوم الانسان لا علما واحدا منها دون الآخر . وتفتح لنا هذه السياسة المستندة الى نظرة كونية ومستقبلية للانسان ابعادا وآفاقاً جديدة في فهمنا للامكانات الانسانية وتقديرنا لها . فنرى فيها الانسان من حيث هو في حركة صيرورته الدائمة عبر الحاضر والماضي والمستقبل . ويبدو التخلف حينئذ طورا من الأطوار العابرة لهذه الصيرورة .

ان العقلانية والمنهجية لازمتان لنا في وضع اسس نهضتنا التكنولوجية . وقد كان ابن رشد بعقلانيته ، وابن خلدون بطبيعاته الاجتماعية اشد عصرية من أكثر المفكرين المعاصرين العرب . ولعل هذا هو ما حمل روجيه غارودي ، المفكر الفرنسي الكبير ، على التبشير بهما ، رائدين للاشتراكية العلمية العربية .

اننا نجد انفسنا اليوم في الوطن العربي لا مشاركين في عملية اكتشاف الكونين الاكبر والاصغر . ونجد ان الذين اقتبسوا منا رؤانا ومعارفنا وعلومنا اصبحوا هم الذين يضعون هذه الرؤى والمعارف والعلوم موضع التطبيق ، واصبح لهم في كل لحظة اكتشاف علمي جديد ، او اختراع تكنولوجي جديد ، قد

تكون له شجرة نسب تعود به الى جذوره الاولى في شرقنا الادنى القديم وفي مواطننا العربية ولكننا ما نزال نحن مع هذه الجذور العريقة للشجرة في باطن الارض ، بينما بلغت فروعها المخضرة مع سوانا كواكب الفضاء السيارة .

ان امام المتخلفين ، بالرغم من كل ما يلاحظ من استفحال هوة التخلف ، فرصة السير في طريق التقدم بسرعة تفوق سرعة الذين تقدموهم ، اذا عرفوا كيف يختارون الطريق الافضل ، وكيف يتعلمون تعلما ابداعيا من تجارب المتقدمين . ولدينا مثل على ذلك ـ كما ذكرنا سابقا ـ في اليابان التي انطلقت في طريق التصنيع بعد بريطانيا وفرنسا ، وهي الان متفوقة عليهما بعد ان اصبحت الدولة الصناعية الثالثة في العالم ونحن العرب دخلنا عصر الاكتشاف الثاني متفرجين لاننا دخلناه متخلفين ، ولكن طريق التقدم مفتوح امامنا . وهو مفتوح الان أكثر مما كان عليه في اي وقت مضى بعد ان اصبحت لدينا مواد اولية كالبترول والغاز الطبيعي والفوسفات توفر لنا عنصرين من عناصر الانماء الدولية لصناعات غذائية وكيميائية : الرأسمال والمادة . واننا نستطيع ان نقول كما يقول ذوو الاختصاص ـ انتاج العجائب من هذه المواد .

ونتيجة للوعي بخطورة واهمية عمليات شراء ونقل التكنولوجيا الحديثة واستنزافها للموارد المحدودة للبلدان النامية تم بذل العديد من الجهود النظرية والعملية في اتجاه تطوير وابتداع تكنولوجيا أكثر ملاءمة لظروف بلدان العالم الثالث، وذلك عن طريق تطوير القدرات التكنولوجية المحلية بالشكل الذي يساعد على تطويع وتحوير (الحزم التكنولوجية) المتاحة في السوق العالمية بما يلائم ظروف وخصوصية الواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلد النامي المستورد للتكنولوجيا[1]! ويقتضي ذلك بدوره عدم الانجراف وراء تيار التعاقد على صفقات تكنولوجية على درجة عالية من التقدم والتعقيد الفني ، وكذلك الاقلال من الاعتماد على عقود (تسليم المفتاح) للمشروعات حيث تتولى جهة الخبرة الاجنبية تجهيز المشروع من الالف الى الياء (التصميمات والتركيبات والتجهيزات وتجارب التشغيل) مما

---

(1) Hans Singer, Technologies for Basic Needs (Geneva: ILO, 1977)

يساعد على تعميق روابط التبعية التكنولوجية الخارجية للبلدان النامية .

كيف نضع الاسس التكنولوجية العربية

تعني التكنولوجية وضع المعارف العلمية موضع التطبيق للحصول على نتيجة ما في زمان ومكان معينين، ولا تزال الدول العربية بحاجة ملحة الى التكنولوجية ، وهي الى الان تستوردها من الدول المتقدمة ، التي تحتكر انتاجها وبيعها عن طريق الشركات دولية النشاط التي تقود تقسيم العمل الدولي المعاصر ، وتهدف الى تعميق سيطرتها التكنولوجية والتسويقية ، للحصول على أكبر قدر من الفائض الاقتصادي الذي يتحقق في الدول النامية . وتتميز سياسة الشركات الدولية النشاط فيما يتعلق بنقل التكنولوجية الى الدول النامية بخصائص اهمها المركزية الشديدة في انتاج وتسويق التكنولوجية . وتتم اساسا حركة المعارف الفنية داخل اطار الشركة الام ومنها الى شركاتها الفرعية ، بغض النظر عن ظروف البلد المضيف . وبذلك يقتصر مفهوم انتقال التكنولوجية على مجرد تعلم استخدام منتجات الشركة مما لا يساعد على رفع القدرة التكنولوجية للبلدان النامية سواء بمواءمة التكنولوجية المستوردة او خلق تكنولوجية جديدة . وفي حقيقة الامر ليس استيراد الالات والمعدات الا الخطوة الاولى في عملية نقل التكنولوجية . اذ انها لا تكتمل الا اذا تم تمثلها اولا ومواءمتها للظروف المحلية ثانيا ، ومن ثم تطويرها شيئا فشيئا لتصبح وطنية ثالثا .

لقد نتج عن تدويل الانتاج والدور البارز والمتزايد الذي تلعبه الشركات دولية النشاط في مجال البحوث والتطوير التكنولوجي أن تحولت التكنولوجيا الحديثة في معظم فروع النشاط الاقتصادي ـ المدني والعسكري ـ الى سلعة لها سوق عالمية يغلب عليها الطابع الاحتكاري ، حيث تستأثر مجموعة محدودة من الشركات الدولية العملاقة بحق الاتجار في التكنولوجية الحديثة ، وتقوم بفرض شروطها التعسفية على البلدان النامية التي تجد نفسها مضطرة لاستيراد هذه التكنولوجيا بهدف تطوير قدراتها الانتاجية ، وتدريجيا اصبح الاتجار في التكنولوجيا الحديثة ـ بما

في ذلك التكنولوجيا العسكرية والنووية ـ من أكثر السلع رواجاً في صفقات التجارة الدولية وخضوعا للمنافسة الاحتكارية بين قلة من الشركات العملاقة دولية النشاط والتي تتمتع بمركز احتكاري مميز في السوق العالمي للتكنولوجيا . وبذا اصبحت تجارة نقل التكنولوجيا محورا جديدا وفاعلا من محاور العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة في النصف الثاني من القرن العشرين[١] .

ولما كانت التكنولوجيا تتسم بالاحتكار وسيطرة البائع عليها ومحدودية الخيارات التي تتاح للمشتري ، فان ذلك يعني ان المبادلات التي تنصب عليها ليست مجرد تبادل تجاري مادي بين بائع ومشترٍ . وانما تبادل مركب كمايقول الاقتصادي الفرنسي بيروكس لأنه خليط من تبادل حر للمنافع ، ومن علاقات القوة للطرفين . فهي اذن سوق غير متكافئة يخضع فيها المشتري لقانون البائع . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار الاحتكار وفرض الشروط المقيدة ، وبالتالي ارتفاع التكلفة التي يتحملها المشتري نتيجة التكاليف الظاهرة والمستترة، ادركنا مدى الانين الذي نعانيه . وبمفهوم اخر يعني هذا نقلاً عكسياً للثروات والامكانات من الدول النامية الى الدول المتقدمة . مما ينعكس بوضوح على الصورة القائمة لموازين المدفوعات . ومما يزيد الامر سوءا في هذا المجال وجود العلاقات الخاصة ـ سرية ام علنية ـ بين مختلف الجهات المساهمة في توريد عناصر ـ الخدمة التكنولوجية ـ وخاصة بين المكاتب الاستشارية الهندسية ، والشركات مالكة البراءات والمعرفة الفنية أو الشركات الصانعة للمعدات .

وقد قيم احد المختصين العرب[٢] بقضايا التنمية عملية تحديث المجتمعات النفطية وذلك بما حدث بعملية نقل التكنولوجيا من البلدان الصناعية الى البلدان النفطية (كشراء) سلعة مثل اي سلعة اخرى موجودة في اي مخزن للالبسة الجاهزة

---

(١) UNCTAD. Guidelines for the Study of the Transfer of Technology to Developing Countries (New York: United Nation, 1972), P. 5

(٢) الدكتور محمود عبد الفضيل مجلة المستقبل العربي ـ بيروت العدد السادس .

يمكن شراؤها بشرط واحد هو التمكن من دفع ثمنها . بينما الطرح الحقيقي والمستقبلي لمشكلة التحديث واستيعاب التكنولوجيا في البلدان النفطية (البلدان النامية عموما) يجب الا يجري من زاوية النقل والشراء بل من زاوية توفير الشروط اللازمة لعملية اكتساب واستيعاب التكنولوجيا الحديثة والتي تحتاج لبذل الجهود الهائلة وطويلة النفس مع ما يستتبعه ذلك من تنمية الهياكل المستقبلية وترقية نظم واعمال الصناعة والتشغيل المحلية ، وبحيث لا يجري استيراد التكنولوجيا الحديثة سوى بالقدر الذي يستطيع المجتمع هضمه واستيعابه دون عسر او تعثر .

ومن الجدير بالذكر هنا الاشارة الى انه قد يكون من السهل جدا استيراد وشراء اعقد انواع التكنولوجيا الحديثة ، وتركيب أكثر المعدات الرأسمالية تقدما في البلدان النفطية نظرا لتوافر الاموال اللازمة لذلك ، ولكنه يكون من المتعذر تشغيل هذه المعدات الرأسمالية نظرا لانها فرضت قسرا على ارض لم تستعد بعد لاستقبال هذه التكنولوجيا الحديثة والمعقدة . فليس هناك من شك في ان الارتباط باحدث منجزات واجيال التكنولوجيا الغربية الحديثة سوف تكون له اعباء هائلة في المستقبل في مجالات الصيانة، والحصول على قطع الغيار اللازمة ، والحصول على الخبرة البشرية المدربة التي تضمن كفاءة التشغيل ، تلك الاعباء التي قد تعوق البلدان النفطية على تحملها بشكل منتظم بعدما ينضب النفط .

وتقضي النظرة الصحيحة لقضية التكنولوجيا ان ننظر اليها من حيث كونها احد المتغيرات الاساسية للتنمية . فكل خيار تكنولوجي يعكس في الحقيقة استراتيجية او نموذجا معينا للتنمية . وكل خيار استراتيجي لنموذج التنمية يعني بالضرورة رسم خطوط تحكم الخيار التكنولوجي . وهذا يعني ان التكنولوجيا ليست مجردة ، ويترتب على ذلك بالنسبة لاستيراد التكنولوجيا ما يلي : ان تشمل دراسات ما قبل الاستثمار للمشروع على تقييم للتكنولوجيات المتوفرة . وان يتم اختيار التكنولوجيا ومصدرها وفقا للموارد المتاحة واحتياجات المجتمع ومدى انسجامها مع استراتيجية التنمية الخاصة بالدولة .

نحو استراتيجية تكنولوجية عربية

يعني تحقيق الخيار السليم اعادة النظر في اسلوب تنفيذ دراسات ما قبل الاستثمار المتبعة حتى الان في الدول النامية . وحتى يتم اجراء هذا التقييم لا بد من توفير المعلومات اللازمة لهذا التقييم عن طريق انشاء أجهزة لتجميع وتوثيق وتوزيع المعلومات التكنولوجية. كذلك وضع استراتيجية وطنية لتكوين مكاتب للدراسة الفنية الاقتصادية قادرة على صياغة فكرة المشروع واجراء دراسات ما قبل الاستثمار وتحديد الخيار التكنولوجي المناسب .

ان حسن اختيار المشروع وضمان مساهمته الايجابية في تحقيق اهداف المجتمع ومستوى ادائه بعد التنفيذ يتوقفان اصلا على مرحلة دراسات ما قبل الاستثمار . ولهذا لا بد ان تنجز هذه المرحلة تحت المسؤولية المباشرة للدولة . ان تفتيت الحزمة التكنولوجية لاختيار افضل توليفة لعناصرها تتفق مع المصلحة الحقيقية للدولة في الامد القصير والبعيد ، لان أكثر ما يفيدنا ان تقدم لنا التكنولوجيا من خلال حزمة تكنولوجية جاهزة الصنع . ويجدر بنا في هذا الصدد التنويه بما قاله وزير التخطيط لاحدى دول امريكا اللاتينية التي تأخذ بسياسة الباب المفتوح ـ خير وسيلة لابقاء دولة على تخلفها ان تضع تحت تصرفها تكنولوجيا جاهزة الصنع .

ولا يعني استيراد التكنولوجيا شيئا بالنسبة للتنمية ان لم يكن مقرونا منذ البداية بخطة واضحة ومحددة لاقامة القاعدة العلمية والتكنولوجية الوطنية وهذا يعني : اولا ـ تكوين المراكز او المكاتب الوطنية للتصميم الهندسي بدءا من تصميم المنتج ، بعد تحديده وفقا لاستراتيجية التنمية المتبعة ، وتصميم كيفية واسلوب انتاج هذا المنتج واخيرا تصميم معدات الانتاج .

ثانيا ـ اقامة صناعة المعدات بدءا من تصنيع المعدات البسيطة والمتكررة والمتدرجة الى الأعقد ، لان هذه الصناعة هي الاساس في اقامة نسيج صناعي متماسك من جهة ، وهي الضمان لنجاح عملية التصنيع اصلا

ثالثا ـ تنمية القدرة على تصميم بناء المصانع وتنفيذه .

رابعا ـ انشاء مراكز للبحوث والتنمية لحصر التكنولوجيا المحلية وتطويرها مع تطويع التكنولوجيا المستوردة للظروف والشروط المحلية ومن ثم تطويرها .

خامسا ـ اعادة النظر في مناهج التعليم وربطها بمستلزمات التنمية ، واقامة القاعدة الوطنية العلمية التكنولوجية .

كل ذلك يستدعي بالضرورة وضع خطة تكنولوجية مجزأة من خطة التنمية الاقتصادية تحدد الخيارات التكنولوجية وتكفل تحديد القاعدة الوطنية المطلوبة . وبدون توفر هذه القاعدة يكون الكلام عن التنمية غير ذي موضوع . وبالطبع فان هذا الطريق صعب وشائك لكن صعوبة الطريق يجب ان لا تحول دون السير فيه قدما .

وعلى ضوء الواقع الحالي نجد اذا ما تطلعنا حولنا في العالم العربي ان الاعتماد التكنولوجي على الخارج أخذ يتزايد سنة بعد الاخرى ، ولا سيما في ظل الطفرة في عوائد النفط منذ عام ١٩٧٣ . اذ يلاحظ أن هناك ميلاً شديداً لدى الادارات في الدول النفطية لعقد صفقات ضخمة ذات طابع تكنولوجي شديد التقدم والتعقيد ، دون ان يكون لديها دوما الجهاز الفني الكافي للتأكد من مدى ملاءمة مثل هذه الصفقات التكنولوجية لظروف واحتياجات المجتمع العربي ، ولا سيما في الامد البعيد[1] . وتؤدي مثل هذه الصفقات في معظم الاحوال الى استنزاف الموارد المالية للبلدان العربية المستوردة لهذه التكنولوجيا المتقدمة نظرا للنفقات الباهظة المطلوبة لتمويل صفقات استيراد التكنولوجيا واعداد الدراسات التمهيدية السابقة لعملية الاستيراد الفعلي للتكنولوجيا .

يبقى اخيراً الاشارة الى ان جوهر قضية التنمية والتحديث في بلدان الوطن العربي هو هضم التكنولوجيا وليس نقلها . وفي ذلك يشار الى الخبرة

---

(١) ابراهيم شحاته ـ الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة مجلة السياسة الدولية العدد ٤٦ تشرين الاول ١٩٧٦

اليابانية والسوفييتية والصينية والكورية الكبيرة في هذا المجال ، حيث ادت عمليات الممارسة الاجتماعية الواسعة التي فرضتها تحديات التنمية والرغبة في النهوض الوطني المستقل الى بناء وتطوير قدرات تكنولوجية وطنية هامة ، تقوم على استيعاب وهضم عناصر التكنولوجيا الحديثة ، بعيدة عن عملية النسخ والنقل الاعمى لاخر صرعات التكنولوجيا الغربية .

لقد كثر الحديث عن هذا الموضوع وتشعب الى الطرق الواجب اتباعها لاستيعاب وبلورة هذه التكنولوجيا بما يلائم كل بلد، ولعلنا نوفق في الوطن العربي الى وضع دراسة شاملة لاحتياجاتنا من هذه التكنولوجيا على المدى القريب والبعيد، وفي ذلك نكون حققنا احد طموحاتنا القومية.

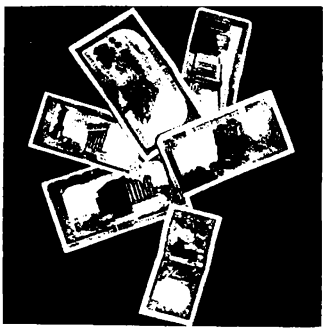

كيف نضع مفهوم الاعتماد على النفس موضع التطبيق

لا يمكننا الاخذ بمفهوم الاعتماد على النفس بالنسبة لسورية على حدة ، دون اشراكها مع بلدان الوطن العربي . فلهذا المبدأ مقومات واستراتيجيات يتكفل الوطن العربي بسعة اراضيه وبغناه بتحقيق هذا الهدف لو خلصت النيات ووجا من ينهض به .

ومن خلال اطلاعنا على المراجع الغربية بهذا الخصوص لم نر تعريفا مفهوم على نحو ملائم له ، وهو يختلط بالحركة الرامية الى الاكتفاء الذاتي ، وكثيرا ما يفسر تفسيرا ضيقا للغاية من زاوية ما يحدث لتجارة البلاد . والحقيقة ان مفهوم الاعتماد على النفس او الذات يجب ان ينظر اليه كفلسفة شاملة للحياة . وبوجه عام يوجد افضل تعبير له في الكتابات الصينية الحديثة .

لقد كان المنطلق الرئيسي في استراتيجيات التصنيع والتنمية في بلدان العالم الثالث هو الرغبة في تصفية (البنية الاحادية) للاقتصاد الوطني ، تلك البنية المعتمدة على المعدن الوحيد أو المعتمدة على المحصول الوحيد الموروثة من (الفترة الكولونيالية) ، وتجاوز هذه البنية عن طريق تطوير جهاز انتاجي أكثر تطورا وتنوعاً وديناميكية . وفي هذا الاطار احتلت (قضايا التصنيع) مكانا هاما في المناقشات الدائرة حول التنمية في بلدان العالم الثالث . وتاريخ التصنيع في معظم بلدان العالم الثالث هو تاريخ (نموذج الاحلال محل الواردات) وهناك خبرة تاريخية

متراكمة في هذا المجال لا سيما في بلدان أمريكا اللاتينية حيث تمت عملية التصنيع هناك منذ الثلاثينات وفق نموذج (الاحلال محل الواردات) والذي يهدف بالاساس الى إشباع حاجات السوق المحلية في ظل درجة عالية من الحماية الجمركية . وقد طبقت تلك السياسات التصنيعية في امريكا اللاتينية على نطاق واسع في الخمسينات وحتى منتصف الستينات حيث بدأت تجربة التصنيع من خلال احلال الواردات تمر بأزمة هيكلية واضحة ، وفشلت كاستراتيجية للتصنيع في تغيير البنية الاقتصادية القديمة بشكل جوهري ، اذ اصبحت تلك البلدان (نصف مصنعة) تقف في منتصف الطريق عاجزة عن استكمال باقي حلقات التصنيع . واليوم عندما يجري طرح استراتيجيات للتصنيع من خلال التصدير في بلدان العالم الثالث لا بد من وضع المشكلة في اطارها الصحيح ، أي في الاطار العام للعلاقات الاقتصادية الدولية السائدة. فالوعي الحقيقي بدور الشركات الدولية واستراتيجيتها العامة على المستوى العالمي ونظرتها العامة للتقسيم الدولي الجديد للعمل (أو لما يسمى اعادة هيكلة التقسيم الدولي للعمل) أصبح ضرورة يجب أن نعيها بوضوح حتى لا تختلط علينا الرؤية التاريخية للأمور[1] .

فلسفة الاعتماد على النفس

اذا اخذنا الدقة في التعبير نرى انه توجد اربعة عناصر ذات اهمية كبيرة في مفهوم الاعتماد على الذات او النفس ذكرها العالم الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق وهي[2] :

اولها ـ ان المجتمع ينبغي الا يدخل اية سلع استهلاكية لا تستطيع ان تتقاسمها الاغلبية الهائلة من السكان عند تلك المرحلة الخاصة من التطور . ويؤكد ذلك جوهريا الاساس المنطقي لاعتماد الصين على الدراجات وباصات

---

(١) النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية تأليف الدكتور محمود عبد الفضيل ص ٣٥

(٢) ستار الفقر : حيارات أمام العالم الثالث تأليف محبوب الحق ترجمة أحمد فؤاد بلبع ص ٩٩ .

النقل العام بدلا من ادخال السيارات الخاصة ، التي لا يمكن بطبيعة الحال ان تمتلكها سوى اقلية متميزة من الناس في البلاد عند مستواها المنخفض لدخل الفرد .

ثانيها ـ ان مفهوم الاعتماد على النفس يتضمن الاستخدام الاقصى للموارد والتكنولوجيا المحلية . ففي الحقبة المضطربة الاولى من التنمية ، كانت بلاد نامية كثيرة تتعجل الاطاحة بانماطها الحضارية التقليدية ، او استخدام مهاراتها التقليدية . وكثيرا ما كان ذلك يعكس افتقاد الثقة والفخر بماضيها الخاص ، وتلهفا مجنونا على اقتفاء خطى العالم المتطور . وقد كانت استراتيجية التنمية الصينية استثناء فريدا في ذلك ، اذ كانت تمزج بين تراثها الماضي واحتياجاتها المقبلة . ويتضح ذلك في استخدام المهارات الصينية القديمة لخلق منتجات جديدة، وارتجال تنظيمات وتكنولوجيا ملائمة ، ابتداء من (الاطباء الحفاة) الى الوسائل ذات كثافة العمل العالية لتشييد المباني الضخمة والسدود .

ثالثها ـ ان البلاد النامية يجب الا تتوقع من المساعدة الخارجية غير الحد الأدنى الذي لا يمكن أن يعمل البلد من غيره ، وليس الحد الأقصى الذي يمكن أن يتفاوض بشأنه . ويوجد في معظم أجزاء العالم الثالث مجال هائل لتقليل الاعتماد الحاليعلى المساعدة الخارجية من غير تخفيض معدلات النمو . ومن سوء الحظ أن المساعدة الخارجية قد أصبحت لعبة سياسية وقومية خطيرة في كثير من البلاد النامية ، بحيث ان طاقات كبار صانعي السياسة كثيرا ما تبدد في خارج بلادهم في محاولة لاقناع المانحين الممانعين بدفع مساعدة اضافية .

واخيرا ـ ان مفهوم الاعتماد على النفس يتضمن ايضا ضرورة وجود فصل متعمد للعالم الثالث عن علاقاته الماضية التي كانت تقوم على تبعيته للبلاد المتطورة . ان بلادا نامية كثيرة كانت على درجة من الارتباط بسادتها الاستعماريين السابقين ـ سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ـ بحيث كان في وسع أية رجفة طفيفة في البلاد الأم أن تسبب زلازل عنيفة في داخل العالم النامي .

ومثال ذلك ان تذبذب اسعار المواد الخام يؤدي الى تذبذب حصيلة كادرات البلاد التي تعتمد عليها ويترتب على ذلك عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية في البلاد المنتجة للمواد الخام . ويرجع هذا التذبذب الى عوامل كثيرة ، منها عدم انتظام طلب البلاد الصناعية التي يسودها الاقتصاد الحر من ناحية ، فضلا عن المضاربات التي تحدث في الاسواق العالمية لهذه المواد . والغريب ان الاسواق العالمية لهذه المواد الخام موجودة في البلاد الصناعية نتيجة لانها كانت هي المستعمرة ، وبالتالي لا يسهل على البلاد المنتجة للمواد الخام الاشراف على اسواق محاصيلها .

ونظرا لانخفاض الدخل القومي للبلاد النامية ، فان معدل الادخار فيها منخفض ، وبالتالي فلديها عجز كبير في رؤوس الاموال المطلوبة للاستثمار لدفع عجلتها الاقتصاديةوالاجتماعية .وهي مضطرة ازاء ذلك الى الحصول على القروض من الخارج . غير انها لا تحصل على شروط مناسبة . فاسعار الفائدة تكون اعلى مما يمكن تحمله ، ومدة القروض لها تتسم بطابع معين ـ هي في الغالب مشروعات عامة او استصلاح أراض ـ وقد يرتبط منح القروض احيانا بشروط سياسية واجتماعية تؤثر في توجيه الامور في البلاد النامية مما يزيد الصراع داخلها .

ويرى المراقب ان هذه التطورات الاقتصادية الدولية العامة تطرح بدورها تحديا جديدا على الوطن العربي ، مما يستدعي تحديد العناصر الاساسية لاستراتيجية تنمية مستقلة تقوم على تحقيق قدر اكبر من الاعتماد الجماعي على النفس . فحيث ان الشركات الدولية العملاقة تعتبر مشروعات خاصة تنظم الانتاج على الصعيد العالمي متجاوزة بذلك كل الحدود القومية ، فان نقيضها لا بد وان يكون التنظيمات والتكتلات الاقتصادية الاقليمية او الجماعية بما يسمح بتركيز وترشيد الاستثمارات والانشطة الانتاجية على مستوى المنطقة العربية . أي بعبارة اخرى ، احلال نوع من التقسيم العربي للعمل في مجال الصناعات الاساسية ومشروعات البنيان الارتكازي محل تدويل الانتاج في اطار صناعات دولية تقوم

على التكامل الرأسي وتنتشر اقسامها ومرافقها في كافة انحاء العالم . وفي اطار هذا التصور يمكن النظر للمشروعات العربية المشتركة كخطوة هامة في هذا الاتجاه لا تبررها قط ضرورة الاستفادة من وفورات الحجم أو النطاق بل تبررها ايضا ضرورات تدعيم اطار المساومة الجماعية مع الشركات الدولية .

ان التنمية القومية التي تقوم على اساس الاعتماد على النفس يجب ان تكون قادرة على حماية المستويات الجوهرية من مثل هذه الصدمات الخارجية .

نماذج من تجارب الشعوب

يمكن ان تتوافر بعض الامثلة المثيرة لما يمكن تحقيقه عن طريق تنمية الموارد البشرية ، وربما كان مثالاً الصين او كوريا الديمقراطية هما الأكثر اثارة . ففي غضون فترة زمنية قصيرة استطاع الصينيون والكوريون على سبيل المثال نقل المهارات التقنية والمهنية الى معظم قوة العمل لديهم والتعليم الأولي الى معظم السكان . وامكن تقصير فترة التصور والتطوير الطويلة عن طريق التركيز على التدريب الوظيفي القصير الامد ، مثال ذلك كما ذكرنا ـ الاطباء الحفاة ـ بدلا من التركيز على التعليم الليبرالي او التدريب الشامل ، كما سنأتي على ذلك في مثال الباكستان . وتم احلال رأس المال عن طريق التنظيم في حالات كثيرة ، بحيث وجدت العمالة الكاملة على الرغم من ضآلة امدادات رأس المال . وانتقلت الوفرة في السكان وقوة العمل من جانب الخصوم الى جانب الاصول ، من خلال استثمارات حكيمة في الموارد البشـــرية[1] .

وينظر الصينيون الى مشكلة التنمية من زاوية القضاء على الفقر ، لا من زاوية الوصول الى مستوى مقرر معين لدخل الفرد . ويبدو انه في غضون فترة تقل عن العقدين استطاعت الصين ان تقضي على اسوأ أشكال الفقر ، وان تكون لديها عمالة كاملة ، وان تمحو الامية تماما . وان تكون لديها تسهيلات صحية

(١) Agricultural Development in China. Dwaite Perkins (Chicago. Adenburg: Adenburg press 1969)

ملائمة ، كما انها لم تعد تعاني من سوء تغذية واضح او فقر مدقع . وقد حققت الصين ذلك بمعدلات نمو مرضيٍ عنها تماما ، عن طريق ابداء اهتمام اكبر بمضمون الناتج القومي الاجمالي وتوزيعه . والحقيقة ان الصين اثبتت انه من المغالطة الزعم بان الفقر لا يمكن القضاء عليه ، وان العمالة ليست كاملة إلا بمعدلات نمو عالية ، وفي غضون عقود كثيرة .

اما الباكستان فقد انحدرت من مستوى كان فيه ١٨٪ من ابنائها يعرفون القراءة والكتابة في عام ١٩٥٠ ، وهو مستوى بائس بما فيه الكفاية ، الى مستوى ١٥٪ في عام ١٩٧٠ ، وفي الوقت نفسه تقدمت الصين من مستوى مماثل لمعرفة القراءة والكتابة ، الى محو كامل للامية تقريبا . ومما يضاعف الخطيئة ان محتوى التعليم ، لا مستواه فقط ، كان خاطئا للغاية ، اذ كان مركزا على انتاج جيل جديد من السادة . وقد كان من المناظر المثيرة عادة ان نرى طفلا في قرية يتلو بضعة ابيات من شعر الاطفال في زهو شديد ، على حين لا يعرف كيف يفسر المادة المكتوبة على كيس من السماد ، او يساعد والده المسن في ان يقرر نوع السماد الانسب كمحصول بعينه ، والوقت الذي يستخدم فيه . ولذلك فان الآباء لم يفقدوا الكثير عندما سحبوا اطفالهم من المدارس بعد عامين او ثلاثة من التحاقهم بها ، حتى اصبحت نسبة تسرب الاطفال من مدارس باكستان اعلى من مثيلتها في اي بلد اخر من العالم[١] .

وقد جرت العادة ان يكون لدى باكستان برنامج لتدريب الاطباء ذوي المستوى البسيط لفترة عامين ، لتزويد عيادات القرى بحاجتها منهم . وقد اثار الاتحاد الوطني لاطباء باكستان حملة ناجحة للمطالبة بالغاء هذا المستوى المتوسط للتدريب ، بدعوى ان المناطق الريفية بدورها تستحق الاطباء الافضل تدريبا . وكانت نتيجة الحملة انه لم يعد باقيا غير التعليم المتخصص الذي يستمر خمس سنوات ، مما كان يعطي الاطباء بالتأكيد مستوى من افضل مستويات التعليم

(١) ستار الفقر ص ٤٩

الممكنة . ولكن خمسمائة طبيب في خارج البلاد : ولم يكن .هب طبيب واحد منهم تقريبا الى المناطق الريفية ! لقد استطاع النظام ان ينجح في قتل التدريب المتوسط ، الذي كان يمكن توسيعه لصالح الجزء الاكبر من السكان ، ودعم التعليم المتخصص لصالح قلة متميزة .

وقد مرت سورية بتجربة مشابهة للباكستان من حيث تناقص عدد الاطباء وتواجدهم الكبير في العاصمة . وقد احدثت الحكومة السورية المعاهد المتوسطة للطب ولبقية العلوم الاخرى ، واصبح خريجو المعاهد المتوسطة يزرعون الريف والقرى باعداد ترتفع عاماً بعد عام . وتعتبر هذه الخطوات من أهم المكاسب التي نالها الشعب العربي السوري .

ويثير اعداء نظرية الاعتماد على النفس هذه الايام ـ موضة ـ الحديث عن تكنولوجيا وسيطة ، وهي شيء يفترض انه كثافة عمل اكبر ، واكثر ملاءمة لاحتياجات البلاد النامية من التكنولوجية المستخدمة الان في العالم المتطور . ولكن اين توجد ؟ لقد وجدت بينة ضئيلة للغاية عليها في البلاد المتطورة ، التي لا يوجد لديها حافز حقيقي لتشكيل تكنولوجيا خاصة للبلاد النامية ، والتي تصدر قدرا كبيرا من تكنولوجيتها في شكل مساعدة مشروطة . وليست هناك في البلاد النامية نفسها عمليات كبيرة تمضي قدما ، كما لا توجد معاهد ابحاث رئيسية تكرس طاقاتها لتطوير التكنولوجيا الوسيطة .

من اجل الاعتماد على النفس علينا ان نأخذ في اعتبارنا انه يوجد في الوطن العربي ٧٠٪ من الاميين كما توجد في البلدان النامية نسبة تتراوح بين ٥٪ الى ١٠٪ للبطالة الكلية ، ٢٠٪ الى ٢٥٪ للبطالة الجزئية ، تناقش بطريقة عرضية تبعث على الفزع ، ولا يوجد منهج متفق عليه لقياس البطالة الكلية او الجزئية .

الاعتماد على النفس والوطن العربي

وعلى ضوء العينات التي ذكرناها فان هذه الاستراتيجية تعتمد في ان يكون

الانتاج في الاساس من اجل السوق المحلية ، وبالتالي فان الهدف الاساسي للعملية الانتاجية يتمثل في إشباع الحاجات الاساسية لكافة السكان . وهي الحاجات التي تتيح بتعددها وشمولها السوق الواسعة اللازمة لنجاح عملية التصنيع . وابتداء من هذا الهدف يتحدد دور كل قطاع اقتصادي ابتداء بالصناعة والزراعة والخدمات ، وانتهاء بالعلاقة مع العالم الخارجي . وعلينا التأكيد بادىء ذي بدء ان ابعاد هذا المفهوم مرتبطة بالظروف والشروط الموضوعية لكل دولة ، مما يستدعي ان نحدد الان فقط منهجا يمكن في ضوئه القاء ضوء كاف على مضمونه .

اما هذا المنهج فانه يتعين بموجبه حصر انماط الحاجات المختلفة والتمييز بين الاساسي وغير الاساسي منها ، في ضوء الموارد المحلية ومدى كفايتها لاشباع هذه الحاجات او تلك. فاذا حصرت الحاجات الاساسية ، وعرف ما هومشبع منها وما ينبغي اشباعه في ضوء الاعتبارات الصحية والاقتصادية والاجتماعية ونظم القيم التي يجب ان تسود في كل دولة ، امكن من ثم تحديد انواع وكميات المنتجات الاستهلاكية التي يتعين انتاجها موزعة بين القطاعات الاقتصادية ، وتتحدد بالتالي اهداف الانتاج لفروع الصناعات الاستهلاكية ، على ان يراعى اختيار مواصفات السلع بحيث تنتج بكلفة مناسبة يمكن معها لاكبر عدد من السكان شراؤ ها . وفي ضوء الطاقات الانتاجية القائمة فعلا في هذه الصناعات ، يمكن التعرف على الطاقات الجديدة التي تلزم اضافتها بصورة تدريجية . وبذا يتم التوصل الى اهداف الاستثمار بالنسبة لفروع الصناعات الاستهلاكية ، وفي ضوء الطاقات الانتاجية القائمة والمطلوبة في الصناعات الاستهلاكية ، والموارد المادية والتكنولوجيةوالمالية المتاحة والاحتمالية يمكن ادراك مدى امكانية انتاج المنتجات الوسيطة والانتاجية اللازمة لفروع الصناعات الاستهلاكية لتتحدد بالتالي اهداف الانتاج والاستثمار في تلك الصناعات . وبذلك ينشأ طبقا لاستراتيجية الاعتماد على النفس بناء صناعي متكامل يرتبط بالسوق المحلية وينطلق من احتياجاتها في ذات الوقت مما يعني نفيا للتخلف والتبعية .

ان هذه الاستراتيجية المنطلقة في السوق المحلية تعني كما سبق قوله الاعتماد على الذات والاستفادة الكاملة من كافة الموارد المحلية والاحتمالية في عملية التصنيع. والاعتماد على النفس لا يعني الانغلاق على النفس والعزلة عن العالم الخارجي . ان هذه الاستراتيجية تعني انتاج ما يمكن انتاجه محليا في ضوء ما سبق ذكره ، غير انه لا يمكن انتاج كافة السلع الوسيطة والانتاجية او حتى كافة السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية . وهذا يعني ان العلاقة مع العالم الخارجي مستمرة والاستيراد منه يبقى ضروريا ، ، غير ان تحديد نوعية المنتجات المصدرة وحجم التصدير يتم في اطار هذه الاستراتيجية المتكاملة . وتتحدد عندئذ العلاقة مع العالم الخارجي انطلاقا من مصلحة الدولة وظروف سوقها المحلية واحتياجاتها الفعلية والتغييرات الهيكلية التي تستلزمها عملية التنمية . بهذا يتحقق في الوقت نفسه ، الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول العربية من ناحية ، والحفاظ من هذا المنطلق على علاقة متوازنة مع العالم الخارجي من ناحية اخرى .

يقتضي تطبيق استراتيجية الاعتماد على النفس بالنسبة للوطن العربي توافر الكثير من الشروط نتطرق الى اثنين منها نظرا لقربهما الى الواقع وهما :

اولا ـ نفي التبعية للعالم الخارجي :

ويتم ذلك عن طريق حصر الموارد العربية وتحريرها من السيطرة الاجنبية . حيث تستلزم استراتيجية الاعتماد على النفس تعبئة كافة الموارد العربية المتاحة والاحتمالية ، بحيث تساهم ايجابيا في تحقيق ما تهدف اليه الاستراتيجية من انتاج ما يشبع الحاجات الاساسية للسكان ، وتطوير للهيكل الاقتصادي وتدعيم للاستقلال السياسي والاقتصادي للدول العربية . ان تعبئة هذه الموارد تستلزم حصرها وتحريرها من السيطرة الاجنبية ، فالوطن العربي يملك موارد اخرى لم يتم التعرف عليها بعد ، خاصة وان السيطرة الاجنبية اخفت وما زالت تخفي الكثير من الحقائق عن هذه الموارد ، وتحول بالتالي دون استفادة الوطن العربي منها . لذلك يرتبط حصر هذه الموارد بتحريرها من السيطرة الاجنبية في ذات الوقت ،

ولا يقصد بتحرير الموارد مجرد استرداد السيطرة القانونية عليها ، بل يعني السيطرة الفعلية على عمليات الانتاج والتسويق والتسعير والتمويل والادارة . ان تعبئة الموارد العربية بهذا المفهوم تعني ايضا تحرير الفائض الاقتصادي الذي تحصل عليه الشركات الاجنبية عن طريق استغلالها للموارد العربية ، مما يدفع عملية التراكم ، ويوفر مصادر التمويل اللازمة للتنمية ، ويجعل الإرادة العربية سيدة الموقف وصاحبة القرار فيما يتعلق باستخدام هذه الموارد ، والحيلولة دون استنزافها بما يتفق مع المصلحة الوطنية والقومية ويضمن للاجيال الحالية والقادمة اقتصادا قويا ذا هيكل انتاجي متماسك .

ثانيا ـ تحقيق الامن الغذائي العربي :

لا شك ان تحقيق الامن الغذائي العربي يعتبر من الشروط الاستراتيجية لنجاح عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي المستندة على الاعتماد على النفس او الذات . فالوطن العربي يعتمد على الخارج في الحصول على نصف احتياجاته من الغذاء . وهو وضع لا يمكن قبول استمراره في ظل التغييرات السريعة والمستمرة في سوق الحبوب الدولية وفي ظل ما عرف بازمة الغذاء العالمي ، خاصة وان عددا محدوداً من الدول يسيطر على معظم الصادرات الغذائية العالمية . فالولايات المتحدة الامريكية وحدها تمد العالم بحوالي أربعين في المائة من وارداته السنوية من الحبوب ، كما ان الولايات المتحدة ما زالت الدولة المنتجة والمصدرة لزهاء ٩٠٪ من محصول فول الصويا ، وهو المحصول الرئيسي لتغذية الدواجن ، وبالتالي لحوم . تملك سلاحا هاما لا يقل أهمية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية عن سلاح النفط ، ما فتئت تستخدمه كسلاح سياسي يضمن تحقيق مصالحها ومنافعها .

وإذا نظرنا الى الاقتصاد العربي في مجمله نجد ان الفجوة الغذائية بين الاحتياجات والموارد الغذائية العربية آخذة في الاتساع منذ حقبة الستينات ففي بداية الستينات كان العالم العربي يستورد ٣ ملايين طن من الحبوب . ووصل الرقم الى ١٠ ملايين طن في منتصف السبعينات وما زالت الفجوة آخذة في

الاتساع اذا استمرت معدلات الانتاج والاستهلاك على ما هي عليه الآن . . اذ أن انتاج الغذاء على مستوى المنطقة العربية ينمو سنويا بمعدل ٢٪ بينما ينمو الاستهلاك بمعدل يزيد عن ٥٪ سنويا . وقد ترتب على تخلف معدلات الانتاج المحلي عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك على الصعيد العربي ارتفاع هائل في حجم الواردات الغذائية . . اذ بينما تستهلك البلاد العربية حوالي ٢٠ مليون طن من الحبوب سنويا . . يتم استيراد نصف هذه الكمية من خارج المنطقة العربية . . كما تتم تلبية ٩٠٪ من حاجات البلدان العربية من السكر والزيوت النباتية والدهون والالبان واللحوم عن طريق الاستيراد من الخارج . ان خطورة هذه المشكلة تتضح بجلاء اذا ما عرفنا انه من المقدر ان يستورد الوطن العربي ٢٢ مليون طن من الحبوب في عام ١٩٨٥ ترتفع الى ٣٤ مليونا في عام ٢٠٠٠ . كما ان تحقيق الامن الغذائي يعني بالضرورة قيام علاقة تشابكية بين الزراعة والصناعة .

الامن الغذائي العربي

ان تحقيق الامن الغذائي او الحد الادنى من الاستقلال الغذائي يعني تطوير الزراعة بواسطة استخدام الموارد الأرضية غير المستخدمة ـ ٨٢ مليون هكتار صالحة للزراعة ـ واعادة النظر في التركيب المحصولي ورفع مستويات الانتاجية بزيادة درجة التكثيف الزراعي والتوسع في استخدام الالات الملائمة للزراعة العربية وزيادة معدلات التسميد واستخدام المبيدات والكيماويات ، التي يتعين انتاجها على النطاق العربي ضمانا لامن استخدامها . وهذا يستدعي بالضرورة قيام علاقة تشابكية بين الزراعة والصناعة ، اي ان تكون طبيعة الهيكل الصناعي على نحو يمكن من خدمة الزراعة . وفي هذا الاطار تشير التقديرات الى ان الزراعة العربية ستحتاج في عام ١٩٨٥ الى ٣،٤ مليون طن من الاسمدة الازوتيه و ٩٥٠ ألف طن من الاسمدة الفوسفورية ، ترتفع في عام ٢٠٠٠ الى ٤،٦ مليون طن و ٢ مليون طن على التوالي . ويمكن ان نشير هنا الى ان مصانع حامض الفوسفوريك قد تكاثرت في كل مكان ، اي على مستوى المجموعات الوسيطة لصناعة

الاسمدة . وهناك ايضا مشاريع عديدة خاصة بالاسمدة المركبة اعلن عنها وتحققت بتكاليف مرتفعة ، خاصة في الوطن العربي ، دون اجراء اي مشاورات ، في حين ان صناعة الاسمدة الكيميائية المنسقة على مستوى المنطقة باجمعها ، يمكنها ان تكون من اقوى الصناعات في العالم ، اما عن عدد الجرارات المستخدمة في الزراعة العربية ، فقد بلغ عددها حوالي ١٢٩ الف جرار فقط ، ويتعين زيادتها الى ٣٧٥ الفا في عام ١٩٨٥ ومضاعفتها قبل عام ٢٠٠٠

ان تحقيق الامن الغذائي يعني تطوير دور الوطن العربي في التقسيم الدولي للعمل ، بحيث لا يصبح الحصول على الغذاء من الخارج قيدا على حريته في الحركة ، وهذا يتطلب بالضرورة اتباع نوع من التخصص وتقسيم العمل بين الدول العربية ، بحيث تتم زراعة المحاصيل المختلفة في انسب المناطق لزراعتها وذلك في اطار نوع من التكامل العربي .

ويبقى في مجال الاعتماد على النفس التفكير باقامة قاعدة تكنولوجية عربية ، وتوسيع السوق الخ . . وانه لمؤسف ان نرى انه لا يوجد اي تنسيق للعمل المشترك بين الجهود التي تبذل على نحو مشتت لصالح التصنيع ، ولا اي معمل مشترك ، ولا اية سياسة مشتركة لتكوين الكوادر اللازمة ، ومن غير المعقول ان نتجاهل اهمية المساحة الصناعية المشتركة ، ونركز على المساحات الوطنية . كما انه من غير المعقول ايضا ، ان لا نفكر في تقسيم جديد للعمل في المجال الصناعي ، وداخل اوسع اطار ممكن مثل اطار الوطن العربي .

ما تم في نطاق الجامعة العربية

لقد تم في اطار الجامعة العربية تأسيس عدد من الشركات دخلها رأس مال عربي مع بلد آخر وفي نطاق الجامعة العربية ، ولكنها شركات محدودة الاهمية ولا تشكل مرفقا يعول عليه في اقامة مفهوم الاعتماد على النفس .

أ ـ المشروعات العربية المشتركة حسب الجهة المنبثقة عنها

أولا ـ في اطار الجامعة العربية :

١ ـ شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة
٢ ـ الشركة العربية للملاحة البحرية
٣ ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
٤ ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا
٥ ـ الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية
٦ ـ المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية
٧ ـ الشركة العربية لمصايد الاسماك

ثانيا ـ في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

١ ـ الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية
٢ ـ الشركة العربية للتعدين
٣ ـ الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية
٤ ـ الشركة العربية للاستثمارات الصناعية

ثالثا ـ في اطار اتحاد الجمهوريات العربية

١ ـ مصرف الاتحاد العربي للتنمية والاستثمار
٢ ـ شركة الاتحاد العربي لاعادة التأمين
٣ ـ مؤسسة الاتحاد العربي للتنمية الزراعية
٤ ـ شركة الاتحاد العربي للنقل البري
٥ ـ شركة الاتحاد العربي للنقل البحري
٦ ـ شركة الاتحاد العربي للمقاولات

ب ـ المنظمات التي يقع مركزها الرئيسي خارج مصر ولكن لها فروع او مكاتب في جمهوريةمصر العربية .

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية
٢ ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا
٣ ـ شركة الفنادق المتحدة
٤ ـ الشركة المحدودة لصناعة الالواح الحديدية
٥ ـ شركة الخرطوم المحدودة للدعاية
٦ ـ شركة افريقيا المحدودة للمزارع
٧ ـ بنك البحرين والكويت
٨ ـ شركة البحرين للتأمين
٩ ـ شركة الفنادق السودانية الكويتية
١٠ ـ الشركة السودانية الكويتية للاستثمار المحدودة
١١ ـ بنك عمان والبحرين
١٢ ـ الشركة المحدودة للاستثمار السياحي
١٣ ـ المصرف العربي الليبي التونسي
١٤ ـ الشركة السودانية الكويتية للبناء والتشييد المحدودة
١٥ ـ الشركة السودانية الكويتية للنقل البري المحدودة
١٦ ـ الشركة السودانية الكويتية للانتاج الحيواني المحدودة
١٧ ـ الشركة العربية العقارية
١٨ ـ الشركة الكويتية المصرية للعقارات
١٩ ـ شركة الاستثمار الكويتية المصرية
٢٠ ـ شركة صيد الاسماك في بحيرة ناصر
٢١ ـ شركة الاستثمار العربية لاعادة البناء
٢٢ ـ الشركة المصرية السعودية للاستثمارات الصناعية
٢٣ ـ شركة الامارات ومصر للاستثمار

٢٤ ـ الشركة السودانية المصرية للري والبناء
٢٥ ـ الشركة المصرية السعودية للحفر والتنقيب
٢٦ ـ الشركة العربية للصناعات التعدينية
٢٧ ـ الشركة السعودية المصرية للتعمير
٢٨ ـ الشركة المصرية السعودية للملاحة
٢٩ ـ الشركة العربية للتنمية والاستثمار
٣٠ ـ شركة افاركو موريتانيا
٣١ ـ شركة اسكندرية ـ كويت للاستثمار العقاري
٣٢ ـ الشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل
٣٣ ـ الشركة القطرية المصرية للاستثمار
٣٤ ـ الشركة البحرانية الكويتية للتأمين
٣٥ ـ شركة الخليج ـ مصر للفنادق والسياحة
٣٦ ـ المجموعة المغربية الكويتية للتنمية
٣٧ ـ الشركة السعودية للتنمية الزراعية المحدودة
٣٨ ـ الشركة الوطنية للصناعات المعدنية المحدودة
٣٩ ـ الشركة السعودية للتحويلات الكيمياوية
٤٠ ـ مصنع الاشرطة اللاصقة للاستخدامات الطبية والكهربائية
٤١ ـ الشركة السعودية للطوب الرملي والجيري
٤٢ ـ شركة اسمنت اليمامة المحدودة
٤٣ ـ شركة اميرون العربية السعودية المحدودة
٤٤ ـ الشركة السعودية الكويتية لصناعة الاسمنت
٤٥ ـ شركة سليبول العربية السعودية
٤٦ ـ الشركة الوطنية لمنتوجات الورق
٤٧ ـ شركة الانشاءات السعودية الاوربية المحدودة
٤٨ ـ شركة بوخز السعودية المحدودة

٤٩ ـ الشركة العربية السعودية للفنادق

٥٠ ـ شركة المباني الجاهزة

٥١ ـ شركة الرياض سنهال هوينل

٥٢ ـ شركة الامارات والسودان للاستثمار المحدودة

٥٣ ـ شركة الاستثمارات السياحية التونسية الكويتية

٥٤ ـ شركة اسمنت عمان .

مكتبة المهتدين

السيولة الدولية والتنمية في الوطن العربي

يوجد اليوم خلل هائل في توزيع السيولة الدولية . فالدول الفقيرة ، التي تمثل ما يقارب ٧٠٪ من سكان العالم ، لم تحصل الا على أقل من ٤٪ من الاحتياطات الدولية في خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ، وذلك لمجرد ان الدول الغنية كانت تسيطر على تكوين الاحتياطات الدولية وتوزيعها ، عن طريق توسيع عملاتها القومية المستخدمة دوليا كاحتياطي للعملات (الدولار والاسترليني أساسا) ، وعن طريق سيطرتها الحاسمة على صندوق النقد الدولي . ومن المعروف أن سلة العملات المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي اعتبارا من اول تموز ١٩٧٨ تتكون من ١٦ عملة ، دخلت بها لاول مرة عملة من بلد عربي هي العملة السعودية . ويأتي ترتيب العملات كما يلي : الدولار بنسبة ٣٣٪ المارك الالماني بنسبة ١٢,٥٪ ، الجنيه الاسترليني بنسبة ٧,٥٪ ، الفرنك الفرنسي بنسبة ٧,٥٪ ، الين الياباني بنسبة ٧,٥٪ ؛ الدولار الكندي بنسبة ٥٪ ؛ الليرالايطالي بنسبة ٥٪ ، الفلوران الهولندي بنسبة ٥٪ ، الفرنك البلجيكي بنسبة ٤٪ ، الريال السعودي بنسبة ٣٪ ، الكورون السويدي بنسبة ٢٪ ، الريال الايراني بنسبة ٢٪ ، الكورون النروجي بنسبة ١,٥٪ ؛ الشلن النمساوي بنسبة١,٥٪، الدولار الاسترالي بنسبة واحد بالمئة ، البيزيتا الاسباني بنسبة واحد بالمائة .

وكانت الولايات المتحدة ، بالنسبة لجميع الأغراض العملية ، تقوم بدور البنك المركزي للعالم في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وكان باستطاعتها أن تمول في يسر أي عجز لديها في ميزان المدفوعات عن طريق تلك الحيلة البسيطة ، وهي التوسع في اصدار عملتها . وبعبارة أخرى فان أغنى دولة في العالم كانت تتمتع بامكانية غير محدودة للحصول على التسهيلات الائتمانية الدولية ، اذ أنه كان باستطاعتها أن تخلق مثل هذا الائتمان بقرار تتخذه من جانبها وحدها . وكان ذلك اقل انطباقا على الدول المتطورة الاخرى ، وان كانت المانيا الغربية وبريطانيا قد تمتعتا بهذه الميزة في فترات مختلفة . ولكن ذلك لم يكن يصدق بالتأكيد على البلاد النامية التي من ضمنها الوطن العربي والتي لم يكن باستطاعتها أن تخلق الائتمان الدولي عن طريق عملياتها الخاصة بالتمويل بالعجز ، ولا أن تصل بسهولة الى هذا الإئتمان بسبب عدم تملكها لأية عملة دولية أصيلة (وإذا استثنينا السعودية وايران اللتين دخلتا مؤخرا الى عضوية الصندوق) وبسبب حصصها المحدودة في صندوق النقد الدولي . فجوهر أي نظام اقتصادي هو بنيانه الائتماني . وهذا البنيان يخضع كلية على المستوى الدولي للدول الغنية. أما الدول الفقيرة فتقف عند أطراف القرارات التنفيذية الدولية وليس ذلك بمستغرب . وكما يحدث في أي نظام مصرفي عادي ، فان الفقراء لا يحصلون الا على ائتمان محدود للغاية ما لم تقرر حكومة معنية بالامر أن تتدخل لصالحهم .

أين السيولة من التنمية في العالم ؟

ان هدف التنمية يجب ان ينظر اليه على أنه هجوم انتقائي على اكثر اشكال

الفقر سوءاً ، كما ان اغراض التنمية يجب تعريفها من زاوية الخفض المتصاعد والالغاء الفعلي لسوء التغذية ، والمرض ، والامية ، والفقر المدقع ، والبطالة ، ومظاهر عدم المساواة . ومن الواضح ان التجربة تتفاوت من دولة الى اخرى ، غير ان الحقيقة القائلة انه لا يزال هناك ٨٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع بدخول ادنى من ان تؤمن لهم غذاء أو مأوى مناسبا ، تعتبر مقياسا واضحا للكثير الذي لا يزال يتعين عمله . وحتى الان فان تقدم عملية التنمية لم يكن سريعاً بما فيه الكفاية او ذا قاعدة واسعة بالقدر الكافي لتقليل اعداد الناس الذين يعانون من حدة الفقر . بل ان المحافظة على معدلات التطور الحالية ستحتاج الى زيادة كبيرة في تدفق رأس المال الى الدول النامية ، ومقاومة حازمة لضغوط فرض حماية جمركية ضد صادراتها ، وجهود نشطة لزيادة نمو الانتاجية الزراعية . ومن الواضح طبقا للتوقعات الحالية ان الفقر المدقع سيظل مشكلة واسعة النطاق لعشرات السنين القادمة . ولم تعد تقبل شعوب العالم الثالث (الفقير في جملته برغم جيوب الغنى الفاحش) شقاءها كما لو كان قدراً لا فكاك منه . بل ان ادراكها يتزايد بأن ثراء العالم الغربي (الغني في جملته برغم جيوب الفقر المدقع) يعتمد الى حد كبير على موارد العالم الثالث وأسواقه ، بل أمواله (بعد ظهور ما يسمى بفوائض الدولارات البترولية) . وتفاقم الاوضاع ينذر بارتفاع صيحة الثورة التقليدية للفقراء : اننا لا نملك في هذه الارض شيئا نفقده .

وقد قام فريق من خبراء البنك الدولي بوضع تقرير يركز على الاسراع بالنمو الاقتصادي وتخفيض وطأة الفقر ، مع اعطاء اهتمام خاص للكيفية التي يحتمل ان تؤثر بها تنمية التجارة وتوسيع القروض التجارية والمساعدات على احتمالات

التنمية في مجموعات مختلفة من الدول الآخذة في النمو . والتقرير هو تجميع لبيانات اقتصادية واجتماعية مختارة لمائة وخمس وعشرين دولة .

ويعتبر النمو الاقتصادي السريع هدفا اساسيا لاي استراتيجية تنمية ، لا من اجل مسايرة النمو السكاني وخلق عمالة للقوة العاملة المتزايدة فحسب ، وانما كذلك لتوليد مدخرات متزايدة من اجل الاستثمار . وفي الدول التي قل فيها دخل الفرد عن ٢٥٠ دولارا امريكيا في عام ١٩٧٦ سيكون التقدم نحو تخفيف الفقر مستحيلا دون نمو اسرع . غير انه وحده ليس كافيا اذا لم نستعن بالتكافل في مجال الاقتصاد الدولي . غير ان طبيعة التفاعل بين الدول تتغير باستمرار ، كما ان انماط التكافل التي بدأت تبرز ربما لم تفهم بعد فهما كاملا . وفي الاعوام الاخيرة ، اشار احتمال تزايد عدم الاستقرار في اسواق الحبوب الدولية وزيادة اسعار البترول الى بعض الجوانب الاكثر اهمية لعملية التكافل ، مما جعل عدداً اكبر من الناس يدركون اهمية المحافظة على علاقات تجارية مستقرة في هذه السلع الحيوية ، غير ان التكافل يتغلغل في عدد اكبر كثيرا من جوانب العلاقات الدولية .

ومع توسع طاقتها الصناعية ، فان عددا متزايدا من الدول النامية يشترك الان في عملية اعادة ترتيب الميزة الدولية النسبية التي كانت مصدرا رئيسيا للنمو الاقتصادي في الدول الصناعية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية . ولقد اصبحت الدول النامية سوقا هامة للصادرات من الدول الصناعية . وعن طريق الاقتراض من اسواق رأس المال الدولية ، تمكنت من المحافظة على نمو اسواقها خلال التقلبات الاخيرة في الاقتصاد الدولي . وتتوقف قدرتها على خدمة الديون على النقد الاجنبي الذي يعود عليها من صادراتها التي لا يزال معظمها يتجه الى

الدول الصناعية . وقد ساعدت الهجرة الدولية للعمال على نطاق واسع ونمو السياحة على دعم الروابط الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية .

ان الخطوات المضطربة لعملية الانتعاش الاقتصادي في الدول الصناعية وتزايد الشكوك المؤثرة في التجارة الدولية وحركة رأس المال تجعل البيئة الدولية اقل ملاءمة للتطور في الدول النامية مما كانت عليه خلال معظم السنوات الخمس والعشرين الماضية .ويتفق معظم المراقبين على أن اقتصاديات الدول الصناعية ستنمو في السنوات العشر القادمة بمعدل ابطأ من معدل الخمسة في المائة سنويا التي حافظت عليه خلال اوائل السبعينات . ولا تزال هذه الاقتصاديات تواجه ضغوطا تضخمية واختلالات في المدفوعات الخارجية ، مما جعل سياسات الدول الصناعية تتسم بتميز يستهدف تخفيف التضخم المالي . وتتوقع دراسة البنك الدولي لدول هذه المجموعة معدل نمو يبلغ في المتوسط ٤,٢٪ سنويا بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ . وسوف ينعكس تباطؤ نموها الاقتصادي في شكل نمو ابطأ للتجارة الدولية ، وسيكون واحدا من اسباب زيادة ضغوط الحماية الجمركية ضد الواردات من الدول النامية .

ومع زيادة التخصص الدولي ، يصبح الاشتراك الفعال من جانب الدول النامية في المناقشات التجارية الدولية ذا اهمية اكبر . ففي الماضي كان الهدف الرئيسي للدول النامية في المفاوضات التجارية الدولية هو الحصول على افضليات جمركية خاصة . وتشير التحليلات الى ان الاهم من ذلك بكثير هو التركيز على مقاومة الضغوط لفرض حواجز غير جمركية على وارداتها . ولا ريب في أن موقفها التفاوضي سوف يتدعم وان ضغوط الحماية في الدول الصناعية سوف تعالج بطريقة اكثر فعالية ، اذا امكن التفاوض حول الحواجز غير الجمركية على اساس امتيازات متبادلة من الدول النامية .

واما التجارة بين الدول النامية في السلع المصنعة فلها امكانية كبيرة للنمو ، فلا تزال الدول النامية تحصل على ١٥٪ فقط من وارداتها من السلع المصنعة من

دول نامية اخرى . وحتى الان كان معظم التوسع في هذه التجارة على اساس المعاملة التفضيلية في ترتيبات اقليمية .

في سبيل السيولة الدولية

ان الموارد المتاحة للدول العربية الفقيرة ينبغي ان تستكمل بتدفق ملائم من رؤوس الاموال الخارجية . فالدول العربية الاشد فقرا والتي لا تزال قدرتها على خدمة الديون محدودة ، ينبغي ان تعتمد على مساعدات التنمية الرسمية بشروط ميسرة الى حد كبير . وقد جاءت تحويلات الموارد بالشروط الميسرة الى حد كبير ادنى كثيرا من التوقعات والحاجة والقدرة على استخدامها بفعالية . ورغم ان مساعدات التنمية الرسمية من الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول زادت زيادة كبيرة في السنوات الاخيرة ، فان المساعدات المقدمة من لجنة المعونة للتنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زادت بمعدل متوسط بَلغ ١,٤٪ فقط في الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٥ .

ومن المرجح ان ينمو التدفق السنوي للمعونة الرسمية من لجنة المعونة للتنمية من ١٤ بليون دولار ، في عام ١٩٧٥ الى ٤٤ في عام ١٩٨٥ ، مع توجيه نصيب متزايد تدريجيا من اجمالي المساعدات الى الدول ذات الدخل المنخفض . ويعني هذا زيادة فعلية قدرها ٥٪ سنويا ، وان كانت اقل كثيرا من الهدف المقبول دوليا وهو ٠,٧٪ من اجمالي الناتج القومي للدول المقدمة للمساعدات الى ٠,٣٩٪ فقط بحلول عام ١٩٨٥ .

ويعتبر الاقراض الدولي بشروط السوق من مصادر عامة وخاصة ذا اهمية خاصة للدول ذات الدخول المتوسطة ، اي الدول النامية التي يزيد فيها معدل دخل الفرد عن ٢٥٠ دولارا سنويا . وقد ازداد هذا الاقراض بسرعة في السنوات الاخيرة ، غير ان هناك مشاكل تتعلق بضمان استمرار توسعه بدرجة ملائمة في السنوات العشر القادمة . ويأتي معظم القروض الخاصة للدول النامية من عدد

صغير نسبيا من البنوك التجارية ومعظمها في الولايات المتحدة . وتوحي الاحتمالات الحالية الى انه لن تكون هناك مشكلة عامة في القدرة على خدمة الديون ، على الرغم من ان الدول النامية كلا على انفراد قد تواجه مشاكل قصيرة الاجل في السيولة . وتتلو احتمالات القروض الخاصة على مزيج من الحقائق والبسيكولوجيا . ذلك ان الاجراءات التي تستهدف ضمان استقرار النظام المصرفي في الدول المصدرة لرؤوس الاموال قد تحدث ذات ازمات الديون التي تستهدف منعها. وذلك عن طريق احداث تغييرات مفاجئة في توفر التحويل للدول النامية .

وتعتبر سورية مثلا من الدول ذات الدخل المتوسط وتشكل مع غيرها من الدول مجموعة غير متجانسة في هيكلها الاقتصادي وتجربتها في التنمية ومستوى دخل الفرد ، غير ان نموها الاقتصادي بشكل عام يعتمد بصورة اوثق من نمو الدول ذات الدخل المنخفض على الظروف الاقتصادية الدولية . والارجح ان الاحتمالات غير المؤكدة للتجارة وتدفق رؤوس الاموال ستجعل من الصعب عليها المحافظة على معدلات نموها التاريخية . ومن المتوقع ان تنمو معظم الدول ذات الدخل المتوسط بمعدل ابطأ خلال السنوات العشر القادمة ، بنسبة ٥,٩٪ سنويا بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ، في مقابل ٦,٤٪ سنويا بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، وبالمقارنة مع معدل ٦٪ سنويا بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٥

وحتى تتم المحافظة على معدلات نمو سريعة يتطلب بذل جهود للمحافظة على نمو عائداتها من الصادرات ، تكملها اجراءات لتحقيق توسيع للطلب المحلي على قاعدة اوسع . وسوف يحتاج هذا الامر الى استراتيجية نمو اكثر توازنا بما في ذلك الاسراع بعملية التنمية الزراعية . وسوف يتعين اعطاء اولوية اكبر للاستثمارات في مشروعات البنية الاساسية المادية لدعم الزراعة ، ووضع مجموعة اكثر ارضاء من الحوافز والاسعار النسبية وتحسين خدمات الدعم بصورة كبيرة . وتشمل اجراءات المحافظة على العائدات من النقد الاجنبي زيادة حوافز التصدير وزيادة القيمة المضافة المحلية في الصادرات المصنعة وتنويع الصادرات ولاسيما في

الدول الاكثر تقدما . كما سيكون من الاهمية بمكان اتخاذ اجراءات لتشجيع نمو التجارة بين الدول النامية .

اما الدول ذات الدخل المنخفض فيعيش اكثر من ثلاثة ارباع سكانها على الزراعة . ومفتاح تقليل اعداد الفقراء هو الاسراع بنمو الزراعة وزيادة الانتاجية من اجل زيادة الدخول والقوة الشرائية لصغار المزارعين واشدهم فقرا وخلق فرص عمل للمعدمين . كما ان نمو الزراعة عنصر هام في النمو الصناعي . اذ يعتمد جزء كبير من طلب المستهلكين على السلع الصناعية على ازدهار الزراعة ، كما ان معظم النشاط التصنيعي في اقتصاديات هذه الدول يقوم على اساس المواد الخام الزراعية . والقدرة الزراعية الكامنة للدول ذات الدخل المنخفض يمكن بجهود شاقة تستهدف اعادة توجيه مسار السياسة ان تضاعف تقريبا معدل نمو هذا القطاع .

واذا استطاعت تلك الدول تحقيق ذلك فان اقتصادياتها يمكن ان تنمو بمعدل ٥٪ سنويا في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، في مقابل معدل نمو سنوي بلغ ٣,١٪ خلال الخمسة عشر عاما السابقة . وتتراوح امكانية تحقيق ذلك بين الدول المختلفة بسبب الفروق في توفر التكنولوجيا المناسبة وامكانية توفر مياه الري .

ان المصاعب التي تجابه الدول النامية لهي من الصعوبة بمكان ، فهي اليوم اسوأ حالا من الدول التي حققت ثورتها الصناعية في الماضي . ذلك ان بعض هذه الدول الاخيرة اعتمدت في حصولها على المزيد من السلع الغذائية على الاستيراد الى حد كبير ، كانجلترا والمانيا في النصف الثاني من القرن الماضي . وقد كان استيراد المواد الغذائية في ذلك الوقت اسهل على هذه الدول منه على الدول المقبلة على التصنيع في الوقت الحاضر . وذلك لانه بينما كانت الدول الصناعية في القرن الماضي تحتكر تصدير المنتجات الصناعية الى الدول الزراعية مقابل ما تستورده من مواد غذائية ، فان الدول النامية اليوم تواجه منافسة شديدة في تصدير سلعها الصناعية الجديدة من قبل دول اكثر منها تقدما . على أنه بصرف النظر عن منافسة

الدول المتقدمة وقفلها لاسواقها عن طريق الحماية والتكتلات الاقتصادية ، في وجه صادراتنا الصناعية ، فان اعتماد البلاد النامية اليوم على الاستيراد كطريق للحصول على ما تحتاجه من مواد غذائية هو طريق تكتنفه المشاق نظراً لان الميزان التجاري لهذه الدول يكون مثقلا بالاعباء في المراحل الاولى للتنمية ، وذلك نتيجة لحاجتها لاستيراد الكثير من السلع الانتاجية .

www.al-maktabeh.com
مكتبة المهتدين

الامن الغذائي العربي بين الحلم والتطبيق

عادت مواضيع الامن الغذائي في العالم الى الطروحات عبر المؤتمرات والندوات الدولية تجاه التضخم السكاني المتنامي في العالم ، وعلى وجه الخصوص في بلدان العالم الثالث . ويهمنا في هذا الفصل معالجة هذا الموضوع على الصعيد العربي والعالمي لاستخلاص النتائج التي تهمنا من ذلك ، خاصة وان نصف استيراد الوطن العربي من الحبوب يأتي من الغرب ، ومن امريكا الشمالية على وجه خاص ، كذلك الامر في ضوء التهديدات التي اثارتها الصحف الامريكية في حملتها الابتزازية على العرب في موجة ازمة الطاقة التي تشهدها الولايات المتحدة الامريكية حاليا ، وفي تجيير هذه الازمة ووضع المسؤولية على العرب .

مدلول الامن الغذائي العربي

تطورت اقطار الوطن العربي بدرجات متفاوتة ، تطورا متزايدا في الدخل المحلي الاجمالي مصحوبا بتغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية منذ عشرين سنة . فمعدل النمو الذي تحقق في البلدان العربية غير النفطية كان اقل واكبر من معدلات النمو في البلدان النامية والدول المتقدمة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ و ١٩٧١ ـ ١٩٧٦ على التوالي . وقد حاولت هذه البلدان تنويع مصادر دخلها عن طريق التصنيع ، والتنمية الزراعية ، الا ان بريق التصنيع ، على ما يبدو ، لم يمكنها من اعطاء قطاع الزراعة الذي تكمن فيه امكانات تنموية هائلة الاهتمام الذي يستحقه . فمعدل نمو القطاع الزراعي في هذه الاقطار كان اقل من معدل

الناتج المحلي الاجمالي وقطاعي الصناعة والخدمات وبذات الوقت فان مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ما زالت بسيطة .

وتقدر مساحة الوطن العربي بنحو ١١ مليون كيلو متر مربع ، وهذه المساحة تنقص عن مساحة الاتحاد السوفييتي وتزيد على مساحة الولايات المتحدة الامريكية ، وبذلك لو وحدت رقعة الوطن العربي لاعتبر ثاني وحدة سياسية في العالم من حيث المساحة .

والسؤال الذي يطرحه المواطن العربي هو اين استراتيجيات المستقبل بالنسبة للامن الغذائي العربي ؟ ان المشكلة الاقتصادية العربية الراهنة تكمن في غياب تصور شامل لاستراتيجيات بديلة لتعبئة وتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد الطبيعية والمالية والبشرية المتاحة على صعيد المنطقة العربية . وفي غياب مثل هذا التصور والنظرة الاستراتيجية لمسار عملية التنمية العربية في مجملها ، نجد ان البلاد العربية رغم امتلاكها لرقعة زراعية هائلة (٨٢ مليون هكتار صالحة للزراعة) هي في مجموعها مستوردة للمواد الغذائية ولا سيما الحبوب حيث بلغت مشترياتها الخارجية عشرة ملايين طن ، منها ٣ ملايين طن لمصر .

كما تشير الدراسات المتخصصة في مجال الامن الغذائي العربي[١] الى انه من الممكن تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي العربي في مجال الحبوب ، وبصفة خاصة القمح ، اذا ما تم توفير كل الامكانيات اللازمة لتطوير انتاج الحبوب في الدول التي تشكل حزام القمح العربي وهي العراق وسورية والجزائر والمغرب والسودان . كذلك تخلص ذات الدراسات الى الامكانيات الهائلة لتنمية الثروة الحيوانية في السودان والصومال ، بحيث يمكن لهما في المستقبل ان يمدا العالم العربي بحاجاته من الزيوت النباتية واللحوم والذرة الرفيعة والاعلاف . واذا القينا نظرة سريعة على خريطة هذه البلدان ، فاننا نجد ان أكثر من نصف الاراضي القابلة للزراعة يتركز

---

(١) دراسة الدكتور سيد جاب الله عن مشكلة الامن الغذائي في البلاد العربية (منظمة تنمية الزراعة العربية الخرطوم ١٩٧٧

في الدول الخمس التي ذكرناها حيث تمثل ٦٨٪ من جملة المساحة الزراعية .

من المواضيع التي تسترعي الانتباه هو ان الفلاح بكل معنى الكلمة هو القطع النادر في ازمة الزراعة العربية ، لا يكفي القول عن انسان انه سكن الريف فاصبح فلاحاً . يقول سمير امين[1] ان العالم العربي كان مجتمعاً زراعيا غنيا ، لكن غير فلاحي كثيرا ، كما تشهد على ذلك مدينية الطبقات الحاكمة التي تستفيد من ذلك : فالعالم العربي ، المتمحور حول بلاطات محاربين وكتاب وتجار في بغداد او البصرة او حلب ، انما يتناقض مع اوربا العصور الاقطاعية في تلك الحقبة ، حيث السمة الفلاحية من حيث الجوهر . لا شك ان هذا هو السبب الذي سمح لاوربا ان تتطور فيما بعد نحو تكوين أمم مختلفة : ان الطبقات القائدة المتعيشة على الفائض المبذول من الفلاحين ، دفعت عمليا باتجاه زيادة حدة التنوع بين الشعوب . لكن ما كان يوحد العالم العربي كان يسبب كذلك سرعة عطبه : يكفي ان تنهار التجارة حتى تزول الدول والمدن التي كانت ترتكز اليها ولكي يعطي بؤس عالم البدو الرحل والطوائف الفلاحية المعزولة الصغيرة صورة الانحطاط .

هذا ما حصل عندما توقفت طرقات اوروبا والشرق الاقصى وافريقيا السوداء عن المرور بالعالم العربي ، عندما تعلم بحارة المحيط الاطلسي الأوربي ان يلتفوا حوله .

ويبقى ان نقول ان مصر هي الاستثناء الفلاحي الوحيد في التاريخ العربي .

ونشير هنا الى ما ذكره ادوار صوما مدير منظمة الغذاء والزراعة الدولية عن هذه الناحية بالنسبة للسودان. لقد علقت الدول العربية آمالا كبيرة على تطور الزراعة في السودان حتى يصبح الاهراء الغذائي للوطن العربي نظرا لثروته المائية ووسع مساحاته القابلة للزراعة . ولقد انشأت دول الجامعة العربية صندوقا مشتركا للتنمية الزراعية في السودان لتشجيع القطاع الزراعي السوداني وتطويره .

---

(١) سمير امين : القومية وصراع الطبقات .

وفي ذلك قال ادوار صوما[1] انه ليس راضيا عن التقدم الضئيل الذي حقق حتى الآن . فقد حدث تأثير كبير على صعيد التنفيذ ، خاصة وان منظمة الغذاء والزراعة قد وضعت للسودان ، بالتعاون مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، خطة زراعية عشرية تكلف ٧ مليارات دولار . والمشكلة ليست مشكلة موارد مالية ولا مشكلة مؤسسية انما قضية تنظيم وموارد بشرية . فالسودان بلد الرحل ، والرحل لا يهتمون بالزراعة انما بتربية المواشي . فالزراعة تتطلب مزارعين ، اي ايدي عاملة لا يمكن خلقها خلال خمس او عشر سنين . ويستورد السودان سنويا اكثر من نصف مليون عامل زراعي موسمي من البلدان الافريقية المجاورة ينتجون ما تعطيه الزراعة السودانية اليوم ، فكيف به عندما يريد ان ينتج عشرات الوف الاطنان من القمح ؟ لا بد له عندئذ من ان يلجأ الى المزيد من العمالة المستوردة ما دامت اليد العاملة الوطنية تحتقر الاشغال اليدوية .

هذا بالنسبة للسودان وهو محط آمال الوطن العربي في الزراعة .

واذا انتقلنا للمغرب[2] ، فنرى انه منذ الاستقلال ، عام ١٩٥٦ ، والانتاج الزراعي يتزايد بحدود ٢,٢٪ سنويا على وجه التقريب ، بينما يتزايد عدد السكان بمعدل ٣,٣٪ . اما الفلاحون الفقراء فيزداد بين صفوفهم سوء التغذية ويرتفع معدل نقص العمالة . وفي تونس ـ تلت تتمركز وسائل الانتاج من أراضٍ ومياه وحيوانات جر وادوات زراعية ، يوما بعد يوم بين ايدي بعض الافراد . ولا يسعنا ان نطلب من الخمّاس ، اي المحاصص الذي يتلقى خمس المحصول ، ان يقوم باستثمار عمل (اجهزة لمكافحة التعرية او ترتيبات من اجل الري) لا يتلقى جزاء عليه وفوق ارض لا يملكها . اما زوجته فتنسج حصيرة من ورق الحلفاء مزخرفة بخيوط القطن ، فيعود عليها ذلك بزهاء فرنك واحد ليوم العمل من دون طعام .

---

(١) جريدة النهار العربي والدولي الصادرة في باريس عدد ٢١ ايار ١٩٧٩ .

(٢) الاشتراكية او البربرية رينه ديمون .

إن سبب تعثر الزراعة في الوطن العربي يعود لعدة اسباب منها ما ذكرناه من عدم فلاحية الفلاح ، والامية المتفشية ، وعدم تطبيق الاصلاح الزراعي في الاقطار التي هي بأمس الحاجة اليه ، وفي اقطار اخرى سوء تطبيقه ، مع ما يستلزم ذلك من ميكنة الزراعة ، وتقريب الريف من المدينة حتى لا يصبح عمل الفلاح منفى لا تطاله الحضارة والمدنية .

ابعاد ازمة الغذاء في الوطن العربي

تعود الازمة الغذائية في الوطن العربي الى عدة أسباب ، شرحنا بعضها ، ويبقى اهمها ، عدم الاستغلال المناسب للموارد الطبيعية ، منها عدم معرفتنا بكمية المياه اللازمة للاراضي المروية كما هو الشأن في العراق ، مما يسبب ملوحة للارض .

لنعد الى لغة الارقام ، فمن اصل أراضي الوطن العربي الذي تبلغ مساحته **٣٥٠٠** مليون فدان ، هناك ألف مليون فدان يمكن اعتبارها أراضي زراعية موزعة بين المحاصيل والمراعي والغابات ، علما أن **٣٥٠** مليون فدان من أصلها صالحة لزراعة الحبوب ، الا أنه ليس هناك سوى **١٢٦** مليون فدان مزروعة فعليا ، منها **٢٢** مليون فدان مروية ، أما الباقي وهو القسم الاكبر ، فيعتمد على المطر . وبذلك يبقى **٢٢٤** مليون فدان ـ أي ما يعادل تقريبا ثلثي الاراضي الصالحة لزراعة الحبوب ـ دون استغلال ، ويقع معظمها في السودان . في حين ان الاستخدام الامثل للموارد الزراعية سيزيد نصيب السكان العرب من الاراضي الزراعية ، حتى تفوق عام **٢٠٠٠** نصيب الفرد في الولايات المتحدة ، المنتجة لاكبر فائض غذائي في العالم .

وفي إحصائيات منظمة الزراعة والاغذية (الفاو) نرى ان ثلاثة آلاف مليون فدان ، أي **٩٪** من مساحة اليابس ، هي التي تستخدم كأراض زراعية لانتاج الحبوب والفاكهة ، فاذا أضفنا الى أراضي الغلات مساحة المروج والمراعي الدائمة أصبحت مساحة ماسوف نسميه بالاراضي الزراعية **٣٨٠٠** مليون فدان ،

أي نحو ربع مساحة اليابس . وهذا معناه متوسط ٣,٣ فدان من الاراضي الزراعية لكل مواطن على الارض ، لا تزيد مساحة المزروع منها على الفدان الواحد الا قليلا . وليست هذه الارقام الا مجرد تصور نظري اذ أنها تفترض سلفا وحدة العالم .

واذا عدنا الى الوطن العربي نرى بالاضافة الى مشكلتي عدم استغلال الأراضي الزراعية بشكل عام ، وبحكم الاساليب البدائية في الزراعة ، فان النمو السكاني في الوطن العربي يزيد من مشكلة تأمين الغذاء لكل الناس ، ويؤدي الى تصاعد حدة الطلب من مصادر خارجية .

يذكر السيد مصطفى القبلي ـ وهو خبير زراعي ووزير مصري سابق للزراعة ـ أن مصادر المياه في الوطن العربي تشمل ثلاثة أنهار كبرى هي : النيل ودجلة والفرات ، والتي تدر مجتمعة (١٦١) مليار متر مكعب . ويعتمد ٦٥ بالمائة من مجموع سكان الوطن العربي على الزراعة في معيشتهم . ويقدر الانتاج الحالي من القمح والشعير والارز والذرة بـ ٢٣ مليون طن ، أي ٨ ملايين طن أقل من حاجاتهم . ويقدر استهلاكهم من الحبوب عام ٢٠٠٠ حيث يصل عددهم الى ٢١٠ ملايين نسمة ، الى ٦٢ مليون طن ، أي ان العجز سيكون ٣٩ مليون طن ، اذا لم يرتفع معدل الانتاج ، واذا استغلت مساحة الـ ٥٠ مليون فدان بشكل مدروس عن طريق استخدام حبوب محسنة ، وأساليب حديثة ، فانها ستنتج ٦٩ مليون طن ، أي بفائض ٧ ملايين طن تخصص للتصدير ، هذا اذا استثنينا استصلاح وزراعة الاراضي غير المستغلة . أما بالنسبة للبروتينات فان اجمالي انتاج المنطقة يصل في الوقت الحاضر الى ١,٢ مليون طن من اللحوم ، و ٢٥٠ ألف طن من الطيور ، و ٤٥٠ ألف طن من الأسماك ، ويستهلك اجمالي اللحوم والطيور بالاضافة الى نصف الانتاج من الاسماك داخل هذه المنطقة ، وتستورد البلاد العربية بالاضافة الى ذلك ١٣٠ ألف طن من اللحوم والطيور والأسماك .

آفاق المستقبل

دعونا نطرح هذا السؤال : ما الذي سيحدث في الربع الاخير من القرن العشرين ؟ هل البشرية سائرة الى عصر المجاعة . . ومن المسؤول عن ذلك . . وهل سيستطيع العالم تفادي مرحلة الموت جوعاً ؟

ليس من السهل الاجابة عن هذا السؤال بشيء من الدقة الصادقة بما سيكون عليه الانتاج الزراعي العالمي في الخمسة والعشرين عاما المقبلة ، غير انه من الاكيد أن الفارق بين الحاجات الغذائية والانتاج سيمضي في اتجاه التزايد .

وقد حذر البنك الدولي من مجاعة محتملة في أواخر سنة ١٩٨٥ ما لم تتم زيادة الانتاج العالمي ، وتأمين احتياجات دول العالم النامية من الغذاء باشكال تناسب اوضاعها الاقتصادية . ففي تقرير وضعه البنك عام ١٩٧٦ ، جاء فيه ان العالم سيحتاج في عام ١٩٨٥ الى ما يقارب ٧٧ مليون طن من الحبوب لسد العجز بين الانتاج المحلي والطلب . وأن احتمالات توفير كميات الغذاء للدول النامية غير مشجعة ، وستضطر هذه الدول التي تعاني من عجز في موارد الغذاء ، خاصة في جنوبي آسيا وافريقيا، الى تخصيص ما يزيد عن ٣٠ بالمائة من دخلها المرتقب من الصادرات لمواجهة استيراد المواد الغذائية .

ان الانتاج الغذائي بالشخص الواحد في البلدان النامية يراوح مكانه منذ عام ١٩٣٦ ! وفي ذلك ما فيه الكفاية ! ينبغي على سبيل المثال ان تقتطع من المساحات القابلة للفلاحة ، العشرون مليون هكتار التي ينبغي اقتطاعها ـ كحد ادنى ـ من الـ ١٣٨ مليون هكتار المفلوحة في الهند ، لكي يصار الى تحريجها وتحويلها الى مراع بصورة دائمة ، اذا كانت الهند تحرص فعلا على حماية ثروتها العقارية . كذلك نصف المليون من الهكتارات ـ كتقدير معتدل ـ من الاراضي الهامشية المفلوحة في جنوب المغرب وسفوحه ، من مراكش الى تونس ، والتي ينبغي ان تعود اراض مخصصة للرعي الخ . .

وفي مثل آخر نرى ان دولة كتشاد في افريقيا لا تزرع زراعة دائمة لاكثر من ٧ ملايين هكتار من ٥٢ مليون هكتار هي الارض الزراعية فيها . وجمهورية الكونغو الشعبية لا تتجاوز المساحة المزروعة فيها ٢ , ٧ مليون هكتار من ٧٢ مليون هكتار . وفي امريكا الجنوبية نجد ان مساحة الاراضي الزراعية في الارجنتين مثلا حوالي ١١٧ مليون هكتار لا تغطي الزراعة الدائمة منها اكثر من ٣٣ مليون وتتكرر نفس الصورة في البرازيل حيث لا تغطي الزراعة الدائمة سوى ٣٠ مليون من ١٣٧ مليون هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة .

ما رأي الخبراء الغربيين في هذه الازمة ؟

يعيد معظم هؤلاء الخبراء تزايد النقص في الغذاء الى مسألتين ، الأولى : التضخم السكاني ، والثانية طبيعة المناخ في المرحلة القادمة .

من ناحية النمو السكاني ذكرت الطبعة الاخيرة لكتاب الامم المتحدة عن السكان ، أن مجموع عدد سكان العالم في منتصف عام ١٩٧٥ بلغ ٣,٩٦٧ مليون نسمة . واذا ما استمرت نسبة الزيادة السنوية هذه وهي ١,٩ بالمائة ، على حالها ، فإن عدد سكان العالم سيرتفع إلى الضعفين في ٣٧ سنة .

وتشير هذه الاحصاءات[١] الى أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في آسيا ، اذ بلغ عدد سكانها ٢,٢٥٦ مليون نسمة ، أي ٥٦,٩٪ من مجموع سكان العالم . ويعيش في اوربا حوالي ٤٧٣ مليون ، أي ١١,٩ وتضم افريقيا ٤٠١ مليون نسمة ، أي ١٠,١٪ ، وأمريكا اللاتينية ٣٢٤ مليونا ، أي ٨,٢٪ والاتحاد السوفييتي ٢٢٥ مليونا ، أي ٦,٤٪ وأمريكا الشمالية ٢٣٧ مليونا ، أما سكان اوقيانوسيا فيبلغ عددهم ٢١ مليونا و ٣٠٠ ألف أي ٠,٥ ٪ .

ويقسم العالم الى قسمين على الصعيد الغذائي . فالبلدان ذات المستوى الغذائي المنخفض تضم ٢,٣٧٧ مليون نسمة ، أي ٧٤٪ من مجموع سكان العالم

(١) ميشال سيباد وهنري غونال : الجوع منشورات عويدات بيروت .

بعد عام ١٩٦٣ ، والبلدان ذات المستوى الغذائي المرتفع يبلغ عدد سكانها ٨٦٠ مليونا فقط ، أي ٢٦٪ من مجموع سكان العالم .

اما من ناحية المناخ فيشير العلماء بهذا الصدد الى أن كوكبنا قد دخل حقبة من حقبات البرودة ، واذا لم يكن هؤلاء العلماء مخطئين (علما بان ترقب الدورات المناخية الكبرى أقل عرضة للوقوع في الخطأ من ترقب حالة الطقس بعد يومين) فان معنى ذلك ، هبوط الانتاج الزراعي ، خاصة في البلدان المدارية القليلة النمو ، حيث لا مجال لأن تعوض التكنولوجيا عن نتائج الظاهرات الطبيعية (اضطراب الرياح الموسمية في آسيا ، الجفاف في الساحل الافريقي) .

ويؤكد تقرير وكالة المخابرات المركزية الامريكية[١] الذي اعد بمناسبة انعقاد مؤتمر روما عام ١٩٧٤ ان اثنتين وعشرين طريقة للتنبؤ بالطقس من أصل سبع وعشرين تخلص الى أن المناخ سوف يزداد برودة من الآن الى نهاية القرن . واذا طرأ اختلاف مقداره درجتان الى ثلاث درجات فاهرنهايت فقط، فستكون له نتائج هائلة . ويعتقد علماء المناخ أنفسهم ايضا ، أن مراحل التغيير المناخي تصحبها عادة ، ظاهرة عنيفة : جليد في غير اوانه . أو موجات من القيظ ، أو عواصف شديدة ، أو تيارات أو فيضانات الخ . . ويمكن القول ببساطة أن أثرَ هذه الظواهر في المواسم سيكون اكثر ضرراً ايضا من زيادة البرودة .

يبقى علينا اخيراً ان لا ننسى دروس (الثورة الخضراء) . فقد اوضحت ان الانواع الجديدة من الحبوب العالية المردود قادرة على رفع مستوى المحصول بصورة هائلة . ولكن ذلك ليس سوى (بذور التغيير) اذ يلزم مناخ اجتماعي ملائم لانماء هذه البذور وترعرعها. ذلك المناخ الذي ينمو الانتاج في ظله بصورة راسخة ويتم تحسين التوزيع ابانه بصورة جذرية . ان الثورة العلمية التقنية لا حول لها ولا قوة بدون الاصلاحات الزراعية .

(١) النتائج الممكنة الاتجاهات : نمو السكان في العالم والانتاج الغذائي والمناخ .

www.al-maktabeh.com
مكتبة المهتدين

تثوير التعليم العالي بين السلفية والتطلعات المستقبلية

ان التطور الكمي والكيفي للمعرفة العلمية والتكنولوجية الذي يتسم بالسرعة والتعقيد يجعل من الضروري ان تتلقى الاجيال الصاعدة تربية اكثر شمولا وتنوعا تضمن لها ـ الى جانب التخصص وهو سمة العصر ـ مزيدا من الاساس الثقافي العريض الذي يمكنها من ادراك العلاقات المشابكة في الثقافة الانسانية المعاصرة والوعي بالظروف المتعددة المحيطة بها . كما ان سرعة التغير في المعرفة الانسانية تجعل من اي تعليم نظامي غير كاف لاعداد الفرد لهذا التغير . ومن ثم يصبح من الضروري تركيز الاهتمام حول اكساب الافراد القدرة على مواصلة التعليم والنمو والتدريب الذاتي ، بدلا من اعدادهم بالعديد من التفصيلات المتميزة .

وتبدو اهمية التعليم الجامعي في بلادنا وفي معظم الوطن العربي من الاهمية بمكان لمرفق من اهم مرافق النمو والتقدم . فبالرغم من التوسع الكمي الذي حدث فيه ، والذي ادى الى زيادة عدد الطلاب المقيدين بالجامعات ، وبالرغم من التعديلات العديدة التي حدثت في نظمه ومناهجه ، الا ان الاحساس بعدم الرضا عنه ظاهرة عامة تظهر في تقارير عديدة يكتبها المسؤولون عنه ، كما تظهر في شكوى قادة الانتاج والخدمات من عدم كفاية الخريجين في القيام بالاعمال التي يحتاجها المجتمع . بل ان الطلاب انفسهم يبدون اعتراضات كثيرة على مناهجه واسلوب الدراسة فيه وانشطته السياسية والاجتماعية والصحية . ان التعليم

استثمار ضخم ، يكلف المجتمع غاليا ، ولا بد ان يحدد المجتمع نوع وتعداد العائد الذي ينتظره من ذلك الاستثمار ، وبعبارة اخرى ان نقطة البدء في تطور التعليم يجب ان تكون مجموعة من القرارات السياسية ذات المحتوى الاجتماعي والاقتصادي تتخذها السلطة السياسية بعد مناقشة مستفيضة وديمقراطية .

كيف نعرّف التعليم الجامعي

الجامعات هي مراكز علمية في الاساس تقوم بمختلف الابحاث وبتدريب المتخصصين المؤهلين للمنشآت العلمية والثقافية والتعليمية واجهزة الدولة . والهدف الاساسي للجامعات هو تزويد طلابها بأساس نظري متين وتعويدهم على الجمع والدراسة والبحث ذي الفائدة النظرية والتطبيقية وذلك لتوفير الاساس النظري العصري للتقدم التكنولوجي في كل فروع الانتاج والحياة .

والتعليم الجامعي عملية مقصودة تتم في مجتمع ما وفي مرحلة معينة من تطوره لتعليم فئة من الافراد لتحقيق اهداف محددة . ومن ثم ، فان اي تغيير في المجتمع او في نوعية الطلاب الذين يتلقونه يقتضي بالضرورة تغيير هذا التعليم شكلا ومضمونا ، والا فقد معناه بالنسبة للمجتمع والافراد الذين يتلقونه . ولعل تعليمنا الجامعي ما زال يعاني من بعض المفاهيم والاساليب التي صاحبت نشأته وتطوره ولم تعد قادرة على الاستجابة للاوضاع الاجتماعية الجديدة العالمية والمحلية ، ولا للتغيرات التي حدثت في كم الطلاب ونوعيتهم . ومع ان المجال ليس متسعا لمناقشة تطور التعليم الجامعي في بلادنا لنكشف عن جذور بعض المشكلات المتعلقة به ، الا اننا نشير الى الاتجاهات الاكاديمية ، واتجاه اعلاء العقل على الحس . وبالتالي الاهتمام بالجوانب النظرية دون النواحي العملية ، والتنظيم المنطقي التقليدي للمعرفة ، واساليب التدريس التلقينية ، التي ما زالت سائدة في تعليمنا الجامعي باعتبار انها موروثة من نظام التعليم الجامعي الذي نشأ في ظروف مغايرة لظروفنا .

وبالنسبة لتوزيع الاساتذة على عدد الطلاب نورد هنا احصاء عما اصاب

بعض الجامعات الغربية والعربية من نسب متفاوتة كما ورد في تمرير لليونسكو عام ١٩٦٩

احصاء عام ١٩٦٩

الجامعة	عدد اعضاء هيئة التدريس	عدد طلاب الجامعة	النسبة استاذ : طالب	المكتبة بالمليون كتاب
اكسفورد	٦٩٤	٨٨١١	١ : ١٢,٨	٢
كامبردج	٨٦٣	٨٨٢٤	١ : ١٠	٢
هارفارد	٣٠٤٢	١١٠٣٨	١ : ٣,٧	٦,٥
لندن	٢٩٨٠	٢٤٠٨٢	١ : ٧,٢	٠,٨
شيكاغو	٨٠٨	٦٨١٧	١ : ٨,٢	٢
كاليفورنيا	٣٥٣٠	٤٣٤٧٨	١ : ١٢,٥	٤,٢
نيويورك	٤٠٩٦	٣٢٩٩٠	١ : ٨	١,١
انديانا	٢٥٥٥	٢٣٥٣١	١ : ٩,٢	١,٢
القاهرة	١٥٦٦	٣٣٧٧٣	١ : ٢١,٥	٠,٣
الاسكندرية	٩٢٨	١٨٠٣٧	١ : ١٩,٥	٠,٢
عين شمس	٩٨٤	٢٣٢٥٨	١ : ٢٣,٧	٠,٢
جامعة دمشق	٤٠٧	٢٧٩٣٢	١ : ٦٨	٠,٠١
جامعة حلب	١٠٦	٤٥٧٨	١ : ٤٣	٠,٠٢

المهام المُلقاة على الجامعات

ان تقييما موضوعيا للجامعات في وطننا العربي يقودنا الى القول ان هذه الجامعات لا تلقي بكل ثقلها في دراسة واقعنا ، والكشف عن تناقضاته ، وفضح سلبياته ، وتعميق ايجابياته ، والمساهمة الجادة في توجيه دفة مساره ، وتوعية الاجيال الجديدة الشابة بقضاياه ومشاكله وهمومه ، وخلق الصفوف المتلاحقة من

الباحثين المتمرسين المرتبطين بارضهم بحبل سري لا ينفصم ، وتكتفي بطرح عشرات الآلاف من البشر كل عام ، بعد ان تدمر شخصياتهم المستقلة، وتخنق فيهم روح الابتكار والخلق والابداع ، وتربي فيهم التبعية الفكرية الذليلة لكل ما يأتي من وراء الحدود . فلا يبقى منهم في خاتمة المطاف الا كائنات آلية، تحمل في ايديها جوازات المرور الى المقاعد التي لم تتحرك منذ عهود الاستعمار ، في المكاتب البيروقراطية المغلقة الكئيبة ، فيصبحون متقاعدين وهم في فجر نشاطهم وفاعليتهم وتأثيرهم . . ان جامعات بهذه الصورة ، في مناهجها واساليبها وطرقها ومضامين معارفها ، لهي بالتأكيد واحدة من معوقات التقدم .

وحتى لا يقال اني اطلق الاحكام على عواهنها فاني لمستشهد باستاذ جامعي يُدرس الان في احدى جامعات الولايات المتحدة الامريكية وقد تلقى تعليمه في احدى الجامعات القريبة لقطرنا . يقول هذا الاستاذ ـ هشام شرابي في كتابه الجمر والرماد[1] :

«لا اذكر ان استاذا من اساتذتنا العرب كان يهدف في محاضراته الى مساعدتنا على الفهم والتفكير المستقل.كان شاغلهم الرئيسي ابراز انفسهم وتعزيز وجهة نظرهم او تسويغها . وكانوا يعتبرون اي اختلاف مع وجهة نظرهم اهانة شخصية لهم ، فتعلمنا ان لا نخالفهم بالرأي وان نقبل ما يقولونه برضوخ .

وهكذا كان الهدف الاساسي لعملية تثقيفنا في الجامعة ، كما كان في العائلة والمدرسة ، يقوم على تطويعنا واخضاعنا نفسيا ، فلا عجب اذا بقيت مقدرتنا النقدية والتحليلية ضعيفة ، بينما تعززت في نفوسنا نزعة الخضوع لآراء من هم افهم منا ، الاساتذة والدكاترة الذين كنا نحلم بالانضمام الى صفوفهم يوما ما».

ويستطرد الدكتور شرابي فيقول : « كانت حصيلة دراستنا الجامعية ان خضعنا لسلطة الكلمة المطبوعة كما خضعنا لسلطة الكلمة المسموعة . فاصبحنا

---

(١) الجمر والرماد ذكريات مثقف عربي د . هشام شرابي دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٨

مشلولي الفكر تجاه ما نقرأ ، وبخاصة اذا كان مصدره اجنبيا ، وتعودنا في القراءة ان لا نتوقف عند المعنى والمضمون بل ان نركز على الوقع والصورة ، فكانت العاطفة ، لا العقل ، هي المحرك لما كنا نستوعبه ونستسيغه. وتعودنا القراءة السطحية السريعة . وكان الشعر هو القراءة المفضلة لدى الكثيرين منا » .

وهكذا يرى المرء منا انه انتهى في جانب من اهم جوانب دراستنا الجامعية ، الى اخفاء الواقع لا كشفه ، والى تحلل الشخصية لا تطويرها ، والى الثبات والسكون والجمود بدلا من الحركة والخلق والابتكار، والى التبرير بدلا من التغيير، والى التلقين بدلا من التعليم ، والى التأطير بدلا من الانطلاق والى الغايات البيروقراطية ـ عبر امتحانات هي صكوك جديدة بالمنح او الحرمان ـ بدلا من النضال الجاد والدؤوب والمثمر ، لاعادة صياغة وجه الحياة .

طبقية التعليم

ان القشرة العلمية التي يكتسبها الفرد العربي خلال سنوات التعليم ابتداء من المدرسة وانتهاء بالجامعة تتميز بطابع هش وانتشار سطحي ، وبالنادر ان تتغلغل لتصل الى لب العقلية الفردية او الجماعية ، وبذلك تحافظ العقلية على خرافتها . وفي رأينا ان هذا الوضع هو تعبير بارز عن الدور الانتاجي الحقيقي الذي يقوم به المتعلمون كافراد في المجتمع ، وعن دور العلم والتكنولوجيا في عملية الانتاج .

ولا زال التعليم في الوطن العربي ، بالرغم من التطورات الهائلة التي طرأت عليه ويسرت فرصا متساوية منه لمختلف فئات الشعب طبقيا بمعنى ما ، اي ان حظ الشاب منه يكون اوفر كلما ارتفع مستواه الاجتماعي الاقتصادي . فالمساواة التي تنص عليها قوانين التعليم ونظمه ما زالت نظرية ـ وما زال الواقع مختلفا عنها الى حد كبير ، وتسرب الطلبة من مراحل الدراسة المختلفة ـ سواء للعجز عن تحمل تكاليف التعليم او لقصور القدرات عن الوفاء باحتياجات الدراسة في مستويات اعلى ـ ترتبط ارتباطا عكسيا بالمستوى الاجتماعي الاقتصادي للشباب :

فالذين لا يتابعون التعليم حتى نهاية مراحله العليا هم عادة من الطبقة الدنيا . وهذا ليس من قبيل الصدفة ، وانما يعود الى مشكلة التكلفة الباهظة للتعليم ـ حتى المجاني منه ـ في عدد من الدول العربية .

كما ان الفئات المتعلمة لا زالت تعيش على هامش الماكينة الانتاجية ، او بالكاد بدأوا يصلون الى اطرافها . وهذا يجعل المركز الاقتصادي الفعال للمتعلم لا يختلف كثيرا عن غيره من المواطنين من حيث الاطمئنان الى المستقبل والى مناعة مكانته في المجتمع من الناحية الانتاجية ، بحيث يصعب على السلطة في تصادمها معه خلال عمليات الصراع السياسي او الاجتماعي ، يصعب عليها الاستغناء عنه ممثلا حقيقة تناسب الدخل مع درجة التعليم بشكل طردي ، وان كان تناسب الدخل مع القيمة الحقيقية للانتاج او الدور الانتاجي اقل من ان يكون طرديا يتبع منحنى خطياً[1] .

ولان مناهج التعليم العالي في غالبها منقولة عن جامعات العالم المتقدم وخاصة العالم الغربي ، اولأنها مصممة لكي تضاهي تلك الجامعات والتي تنبع مناهجها الدراسية وترتبط بالمرحلة الحضارية ـ بابعادها الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية التي تمر بها مجتمعات تلك الدول ـ ترتبط بها كما ونوعا ، وهي بالتالي غريبة عن المجتمع العربي، لذا فان دور التعليم والمتعلمين من هذه الوجهة ضئيل من حيث خدمته لعملية التطور الحضاري . يزيد الموقف تفاقما تلك الهوة الكبيرة بين المجتمعات الزراعية وبين المجتمعات المتقدمة بما فيها من علوم وتقنية . اذ يجد المتعلم نفسه عاجزا عن تطبيق علومه بشكل مبدع وخلاق وعاجزا في احيان كثيرة عن الجهر بآرائه العلمية وتعليلاته العقلانية خوف الاصطدام بالافكار والتقاليد الاجتماعية .

فاذا اضيف الى ذلك الهوة السحيقة ايضا بين المستوى الحضاري بابعاده الصناعية والانتاجية والايديولوجية للوطن العربي ، وبين التخصصات العالية التي

---

(١) دراسات في العقلية العربية ـ الخرافة تأليف ابراهيم بدران ، سلوى الخماش دار الحقيقة ـ بيروت ١٩٧٤

يدرسها المتخصصون في العلوم والهندسة والتربية والفنون والانسانيات من اجتماع واقتصاد وتاريخ وفلسفة الخ . . نجد ان الدور الحقيقي للتخصصات العالية في الانتاج الوطني ما زال هامشيا ايضا .وتنحصر وظيفة الاختصاصي بتلقين جزء من علومه الى طلاب له ، او في رئاسته لمؤسسة اقتصادية او جزء منها يجمعه بها نوع من الصلة الادارية او الشكلية او الدراسية . واحيانا تمتد مهنة المتعلمين والاخصائيين لتشمل اختيارا واحدا من الاقتراحات او الوسائل او العطاءات او الماكينات التي تتنافس مؤسسات الدول الصناعية على تقديمها . وفي الحالات التي يحاول المتعلم ان يحافظ فيها على مستواه العالي يجد نفسه في كثير من الاحيان منساقا وراء التحصص الذي درسه في الخارج ليخدم اساسا الابحاث القائمة هناك لتستفيد منها المصانع والمؤسسات في البلاد الصناعية .

تثوير التعليم

كيف يتم الوعي التعليمي العربي ؟ انه نتيجة لعملية نضوج الفرد ونموه النفسي وتوصله الى مستوى معين من الوعي . عند ذاك لا بد ان تجابه القيم السلطوية نقيضها ، في قيم العقل الناقد ، وينهض الفكر حرا رافضا مجرد الاستسلام اساسا للحقيقة التي يضم حياته حولها .

وقد نشأنا نحن الكبار وعشنا شبابنا ، وحققنا هويتنا من خلال الارتقاء العضوي والنفسي والاجتماعي في عصر يختلف كثيرا عن العصر الذي يعيش فيه الشباب الان ، ليس فقط في ملامحه ولكن في وطأته ومتطلباته وايقاعه . ومن ثم فان بعض المواقف التي يواجهها الشباب العربي اليوم والتحديات التي تنطوي عليها واساليب التكيف معها او حلها جديدة بغير سوابق . واصرارنا ـ او اصرار بعضنا ـ على ان يكون طلاب اليوم صورا من شبابنا فيه اغفال لحقائق موضوعية هامة وفيه ظلم لهم في الوقت نفسه ، وهو نقطة ينشأ منها سوء الفهم والتفاهم .

وكما نعلم فان علم النفس يرتبط اكثر فاكثر بالفسيولوجيا من جهة ،

والرياضيات من جهة اخرى ، فضلا عن ارتباطه القديم بسائر العلوم الاجتماعية الاخرى ، وبخاصة الانتروبولوجيا وعلم الاجتماع . وبدلا من ان تستوعب المدارس والجامعات العربية معنى هذا التطور الخطير وتسير فيه ، فانها ببرامجها التقليدية تكرس الوضع القديم وتدعمه .

ومن ثم انتهى نظام التعليم فيها الى وضع مؤسف . فطريقة التعليم عندنا قديمة ومستهلكة لا تمتحن في الطالب الا قدرته على الحفظ ، اي في مجمله اختبار للذاكرة ، والذاكرة ما هي الا خاصية واحدة من خواص العقل الكثيرة جدا . كما اننا نسير على نظم امتحانية واختبارية ارهابية تركها العالم الحديث كله واصبحت قيد مدارس جديدة وتطوير هائل ، وتغيير التعليم من وسيلة لملء عقل الطالب بأكبر كمٍّ من المعلومات والارقام الى نظام يعلم الانسان وينمي فيه القدرة على الخلق والابتكار ، اي القدرة على استعمال المعلومات التي لم تعد في حاجة لحفظها فهي موجودة في الكتب وفي ارشيف العقول الالكترونية والميكروفيلم.

الانسان المتعلم كما يجب ان يكون الانسان المتعلم ـ على حد قول يوسف ادريس[1] ـ اصبح هو ذلك القادر على ابتكار الحلول للمشاكل . ونظم التعليم في معظم انحاء العالم تغير هدفها من تخريج آلات حفظ صماء الى تخريج مبتكرين ومخترعين . . وباختصار اناس يقومون باشياء غير الوظائف التي يمكن ان يقوم بها انسان آلي واي ماكينة دراسية .

ان عادة التفرج على الكتاب ، عوضا عن قراءته ، وحفظ الدرس ، عوضا عن تفهمه ، هي النتيجة الطبيعية لاسلوب التلقين السلطوي الذي ترعرعنا عليه .

---

(١) جريدة الاهرام القاهرية عدد ١٩٧٧/٦/٣ .

طلابنا وثورة العصر

ساعدت الثورة العلمية والتكنولوجية في اسقاط الحواجز التي فصلت مناطق العالم بعضها عن البعض الاخر في عصور سابقة ، حتى لقد اصبحت كلها تكون عالما واحدا صغيرا ، يزداد صغراً حقبة بعد حقبة ـ تتأثر اجزاؤه المختلفة بالاحداث في اي جزء منه ، وان كان بمعدلات وعمق متفاوتين من حالة الى حالة . فالتقدم الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات قد ساعد الطلاب على تخطي حدود المحلية والاقليمية وعرضهم لتأثيرات عالمية : فالمذياع ، والتلفزيون يستقبلان الارسال العالمي الان مباشرة من الاقمار الصناعية وكذلك الصحف اليومية والكتاب ، والاسفار ، وغيرهـا . ومن ثم فان حركة (الهيبيز) وتمردات الطلبة في الولايات المتحدة في منتصف الستينات ، وثورة الطلبة والعمال في فرنسا في اواخر الحقبة نفسها ، لم تقف عند حدود المجتمعات التي وقعت فيها ، وانما صارت، بكل القضايا التي دافعت عنها، والشعارات التي رفعتها ، والجهود التي بذلتها ، والنجاحات التي حققتها ، والاخفاقات التي تعرضت لها ـ جزءا من ثمرات الطلاب في معظم انحاء الوطن العربي[1] .

وثورة العلم والتكنولوجيا ، وخاصة في مجال المواصلات والاتصال ـ والتي يدركها الطلاب أكثر ، مما يفعل الكبار عادة ـ تهز كثيرا من القيم والافكار واساليب السلوك التي ينشأ عليها الطلاب ، وبخاصة في الحالات التي تبدو فيها الهوة واسعة وعميقة بين القيم والافكار والتصرفات التقليدية من جهة ، وبين بني العصر من جهة اخرى .

ان السير في ابعاد التنمية الاجتماعية يجابه بمشكلات عديدة من اهمها انتشار الامية ونقص امكانيات الخدمات والرواسب الفكرية التي ما زالت تحيط بتراثنا

---

(١) الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها د . عزت حجازي العدد السادس ـ سلسلة عالم المعرفة الكويتية منشورات المجلس الاعلى للاداب والفنون ـ الكويت .

الثقافي . ونحن نعتقد انه لا سبيل لان يعي الشباب الظروف الاجتماعية والثقافية للمجتمع ، ويلعبوا دورا اكثر ايجابية في تطوير هذه الظروف الا بانفتاح التعليم الجامعي على المجتمع ومساهمته بصورة مباشرة ومستمرة في تنميته اجتماعيا وثقافيا .

واذا كانت كثير من الجامعات في البلاد المتقدمة جعلت من تقديم الخدمات العامة للمجتمع احدى وظائفها البارزة فمن الواجب ان تنال هذه الوظيفة قدراً اكبر من الاهتمام في مجتمعنا . فالجامعات في بلاد تنتشر فيها الامية ويقل عدد المثقفين وتتعدد المشكلات الملحة التي تحتاج الى تعبئة الجهود البشرية، مطالبة باكثر من مجرد كفالة تعليم منظم لمجموعات الطلاب . انها مطالبة بان تنفتح على المجتمع وتندمج مع الحياة اليومية للشعب وتأخذ دورا في التفاعل المستمر ، وتسهم بدور في تطوير البيئة والنهوض بها . وهذا الدور برأيي غير منفصل عن الدور الدائم للتعليم ، فهو الطريق الذي يجعل الشباب يحس بواقع المجتمع ، ويتلمس مشكلاته ، ويبلور فكره في طرق التقدم الاجتماعي ووسائله .

www.al-maktabeh.com

الفهرس

مقدمة ٥

١ ـ بلدان الوطن العربي غنية ام فقيرة ٧

من اين جاء التخلف ـ حلول واقتراحات .

٢ ـ الجغرافيا الصناعية للوطن العربي ١٥

كيف تبنى الصناعة ـ خطة التنمية الصناعية في الوطن العربي

٣ ـ نحو ثورة تكنولوجية عربية متكاملة ٢٧

من اين نبدأ ثورتنا التكنولوجية ـ كيف نضع الاسس التكنولوجية العربية ـ نحو استراتيجية تكنولوجية عربية

٤ ـ كيف نضع مفهوم الاعتماد على النفس موضع التطبيق ٣٧

فلسفة الاعتماد على النفس ـ نماذج من تجارب الشعوب ـ الاعتماد على النفس والوطن العربي ـ الامن الغذائي العربي ـ ما تم في نطاق الجامعة العربية

٥ ـ السيولة الدولية والتنمية في الوطن العربي ٥٣

أين السيولة من التنمية في العالم ؟ ـ في سبيل السيولة الدولية

٦ ـ الامن الغذائي العربي بين الحلم والتطبيق ٦٣

مدلول الامن الغذائي العربي ـ ابعاد ازمة الغذاء في الوطن العربي ـ آفاق المستقبل

٧ ـ تثوير التعليم العالي بين السلفية والتطلعات المستقبلية ٧٣

كيف نعرّف التعليم الجامعي ـ المهام الملقاة على الجامعات ـ طبقية التعليم ـ تثوير التعليم ـ طلابنا وثورة العصر

المراجع

١ ـ انتكاسة الثورة في العالم الثالث د . سامي منصور المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٢

٢ ـ الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها د . عزت حجازي سلسلة عالم المعرفة ـ العدد السادس المجلس الاعلى للاداب بي الكويت

٣ ـ الجمر والرماد ذكريات مثقف عربي د . هشام شرابي دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٨

٤ ـ النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية د . محمود عبد الفضيل سلسلة عالم المعرفة ـ العدد السادس عشر المجلس الاعلى للاداب في الكويت

٥ ـ القومية وصراع الطبقات تأليف الدكتور سمير امين ترجمة كميل داغر دار ابن رشد ـ بيروت

٦ ـ الاشتراكية او البربرية تأليف رينه ديمون ترجمة حسن قبيسي دار ابن خلدون ـ بيروت

٧ ـ الجوع تأليف ميشال سيباد وهنري غونال منشورات عويدات ـ بيروت

٨ ـ جغرافية العالم الصناعية تأليف بيار جورج منشورات عويدات ـ بيروت

٩ ـ الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة مجلة السياسة الدولية العدد ٤٦ تشرين الاول ١٩٧٦

١٠ ـ النشرة الاقتصادية الفصلية التي تصدرها الادارة العامة للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية ، العدد الاول آذار ١٩٧٨

١١ ـ دراسة لمركز التنمية الصناعية قدمت لمؤتمر بغداد ـ جامعة الدول العربية . القاهرة ١٩٧٨

١٢ ـ دراسات في العقلية العربية ـ الخرافة تأليف ابراهيم بدران وسلوى خماش دار الحقيقة ـ بيروت

١٣ ـ ستار الفقر : خيارات أمام العالم الثالث تأليف محبوب الحق ترجمة أحمد فؤاد بلبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٧٧

١٤ ـ جريدة الاهرام القاهرية عدد ١٩٧٧/٦/٣

١٥ ـ جريدة النهار العربي والدولي الصادرة في باريس عدد ٢١ أيار ١٩٧٩

١٦ ـ مشكلة الامن الغذائي في البلاد العربية الدكتور سيد جاب الله (منظمة تنمية الزراعة العربية) الخرطوم ١٩٧٧

١٧ ـ النتائج الممكنة الاتجاهات ؛ نمو السكان في العالم والانتاج الغذائي والمناخ . تقرير وكالة المخابرات الامريكية المقدم لمؤتمر روما آب ١٩٧٤ بالانكليزية

١٨ ـ تحديث العقل العربي الدكتور حسن صعب دار العلم للملايين ـ بيروت

١٩ ـ Agricultural Development in China. Dwaite Perkins (Chicago, Adenburg : Adenburg press 1967) .

٢٠ ـ Technologies for Basic Needs (Geneva : ILO, 1977)

٢١ ـ UNCTAD. Guidelines for the Study of the Transfer of Technology to Developing Countries (New York : United Nation , 1972) P. 5

للمؤلف

١ ـ العلاقات المشتركة بين الرجل والمرأة مكتبة المعارف ـ بيروت ١٩٧١
٢ ـ دراسة في البيروقراطية السورية دار دمشق للنشر ـ دمشق ١٩٧٢
٣ ـ اقتصاديات الذهب دار الطليعة ـ بيروت ١٩٨٠
٤ ـ المرأة العربية بين التخلف والتحرر دار الافاق الجديدة ـ بيروت ١٩٨٠
٥ ـ الوطن العربي بين التخلف والتنمية دار مكتبة الحياة ـ بيروت ١٩٨١

تراجم

١ ـ اللصوص تأليف فريدريك شيللر دار مكتبة الحياة ـ بيروت نفد ١٩٦٢
٢ ـ زواج الحب تأليف ماري ستوبس مكتبة المعارف ـ بيروت ١٩٦٣
الطبعة الخامسة ١٩٧٤

٣ ـ هيلين تأليف فيكي باوم مؤسسة النوري ـ دمشق نفد ١٩٦٣
٤ ـ في التربية تأليف برتراندرسل دار مكتبة الحياة ـ بيروت نفد ١٩٦٤
الطبعة الثانية ١٩٨١

٥ ـ الممارسة والنظرية البلشفية تأليف برتراندرسل دار الانوار ـ بيروت نفد ١٩٦٥
٦ ـ مشاكل نمو الاطفال تأليف ايمانويل ميلر دار الانوار ـ بيروت نفد ١٩٦٦

٧ ـ التربية والنظام الاجتماعي تأليف برتراندرسل دار مكتبة الحياة ـ بيروت ١٩٦٦ .
الطبعة الثانية ١٩٧٨
٨ـ الصراع على سورية تأليف باتريك سيل دار الانوار ـ بيروت ١٩٦٨
الطبعة الثانية ١٩٨٠ ـ دار الكلمة ـ بيروت
٩ ـ هل للانسان مستقبل تأليف برتراندرسل دار دمشق للنشر ـ دمشق نفد ١٩٦٩
١٠ ـ اخلاقهم واخلاقنا تأليف ليون تروتسكي ـ جون ديوي ـ جورج نوفاك ـ دار دمشق للنشر ـ دمشق ١٩٦٩ .
الطبعة الثانية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨١
١١ ـ علم النفس الديني تأليف سرل برت دار دمشق للنشر ـ دمشق نفد ١٩٧٨ .
١٢ ـ مثل عليا سياسية تأليف برتراندرسل دار دمشق للنشر ـ دمشق ١٩٧٩
١٣ ـ معنى التحليل النفسي تأليف ارنست جونز دار مكتبة الحياة ـ بيروت ١٩٨٠
١٤ ـ الفوز بالسعادة تأليف برتراندرسل دار مكتبة الحياة ـ بيروت ١٩٨٠
١٥ ـ جزيرة الكنز تأليف روبرت ستيفنسون دار الافاق الجديدة ـ بيروت١٩٨١
١٦ ـ من القصص العالمي تأليف تولستوي دستوفسكي ـ غوغول ـ شيللر ـ بابيني وغيرهم دار الافاق الجديدة ـ بيروت ١٩٨١
١٧ ـ المدخل الى التاريخ الاقتصادي ج . د.هـ . كول دار مكتبة الحياة ـ بيروت ١٩٨١ .

مكتبة المهتدين

طبع هذا الكتاب على مطابع
دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر
بيروت . شارع سوريا
تلفون ٢٣١٩٣٠ ص.ب ١٣٩٠